مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٨٦

الخميس، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أومامو/السيد كيبوينو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد بروفي
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

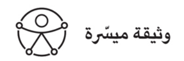
تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/875)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/886) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/875).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي الأرجنتين، وأستراليا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، والبحرين، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسري لانكا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وقبرص، وقطر، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، مصر، والمغرب، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة سيليا أومنسا فيلاسكو، المنسقة القانونية لمحمية تاكويو للسكان الأصليين وعضو رابطة كابيلدوس للسكان الأصليين في شمال كاوكا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو أيضا سعادة السيدة ستيلا رونر – غروباتشيتش، السفيرة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/827، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، والوثيقة S/2021/875، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أتينا للتو من المعرض الذي ذكرتموه قبل بدء الجلسة، سيدتي الرئيسة. وفي الواقع، لقد رأينا بطلات حقيقيات. وأعتقد أن نضالهن والتزامهن وشجاعتهن مصدر إلهام لنا جميعا. وأود أن أقول إنه لا شيء يمكن أن نستهل به مناقشتنا أفضل من شهادة هذه المجموعة من النساء البطلات.

ومن خلال عدسات المصورات الموهوبات، فإن معرض "بأيديهن: النساء تتولى زمام السلام" يعيد بوضوح إلى الحياة القصص الملهمة لنساء في جميع أنحاء العالم يكرسن حياتهن للقضية الأهم والتي يترتب عليها الكثير، ألا وهي، السلام. ومن هذه القاعة الآمنة، نبحث ونناقش مسارات السلام للبلدان في جميع أنحاء العالم. ولكن النساء اللواتي يصورهن المعرض يقفن في الخطوط الأمامية للقتال من أجل السلام. وهن بناة السلام وصانعات التغيير والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات القرار والزعيمات. وهن يقمن بعمليات الوساطة والتفاوض مع الجماعات المسلحة وينفذن اتفاقات السلام ويسعين من أجل الانتقال السلمي. وهن يناضلن من أجل حقوق المرأة والتماسك الاجتماعي في مجتمعاتهن.

ومع ذلك، كثيرا ما تظل النساء على هامش عمليات السلام الرسمية ويُستبعدن إلى حد كبير من الغرف التي تتخذ فيها القرارات.

واليوم، تشكل مسألة القيادة النسائية قضية؛ وغدا يجب أن تكون هي القاعدة. إذ لم يعد بوسعنا أن نستبعد نصف البشرية من مسألة السلم والأمن الدوليين.

(تكلم بالفرنسية)

وكما قلت للجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/76/PV.3)، فقد حان وقت الحقيقة. فنحن نواجه أكبر سيل من الأزمات منذ أجيال. وعالمنا يسير إلى الوراء، وبسرعة متزايدة. فقد عادت الانقلابات العسكرية إلى الظهور. كما أننا نشهد حالات استيلاء على السلطة مرة أخرى. ويجري إطلاق سباق تسلح جديد وبلغ التهديد النووي أعلى مستوياته منذ ما يقرب من ٤٠ عاما. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، شهد الإنفاق العسكري في العام الماضي أكبر زيادة سنوية منذ عام ٢٠٠٩. ويبلغ الإنفاق العسكري الآن حوالي تريليوني دولار سنويا، مما يؤدي إلى تقييد أموال يمكن إنفاقها على التنمية في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

وهذه ليست مسائل منفصلة. فمنع نشوب النزاعات ونزع السلاح يكمنان تحديدا في صميم الحركات من أجل السلام التي تقودها النساء منذ أكثر من قرن. وكما يوضح تقرير هذا العام (S/2021/827)، هناك صلة مباشرة بين زيادة الاستثمار في الأسلحة وزيادة انعدام الأمن وأوجه عدم المساواة التي تؤثر على المرأة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يزال اختلال موازين القوة بين الرجل والمرأة هو أعتى أوجه عدم المساواة وأكثرها استمرارا. ويتجلى هذا الاختلال في نواح كثيرة مثل ارتفاع معدلات العنف ومعاداة المرأة التي تواجهها النساء والفتيات في كل مجتمع؛ وفي النقص الشديد في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار؛ وبالتأكيد، في التحديات العديدة التي تواجهها المرأة في حالات النزاع. وفي كل حالة طوارئ إنسانية، لم يظل وضع حقوق المرأة على ما هو عليه؛ بل أخذ يتراجع.

ففي ميانمار، حيث ظلت المرأة لفترة طويلة قوة للسلام، بما في ذلك في حركة العصيان المدني، اضطر عدد من المنظمات النسائية إلى إغلاق عملياتها لأسباب أمنية بعد الانقلاب العسكري.

وتواصل منظمات كثيرة الآن جهودها في الخفاء. وفي إثيوبيا، نسمع تقارير مخيفة عن استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، وهو أمر مشين. وعلى الرغم من الجهود الشجاعة، لا تزال الأطراف المتحاربة تستبعد المرأة اليمنية من العملية السياسية إجمالا، ولم تضم الحكومة الأخيرة وزيرة واحدة، وهو أمر لم يسبق له مثيل منذ ٢٠ عاما. وفي مالي، بعد حدوث انقلابين في تسعة أشهر، لم يتقلص مجال حقوق المرأة فحسب، بل أُغلق أيضا. وفي أفغانستان، تشهد الفتيات والنساء تراجعاً سريعاً في حقوقهن التي حصلن عليها في العقود الأخيرة، بما في ذلك حقهن في الحصول على مكان في الفصول الدراسية.

ويتعين علينا التصدي لذلك وإعادة عقارب الساعة إلى الأمام من أجل كل امرأة وفتاة. وهذا الالتزام هو في صميم تقريري المعنون ”خطتنا المشتركة“ وكذلك دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. ونريد أن نسرع بتحقيق مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في كل جانب من جوانب الحياة. ويشمل ذلك عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي. ولم تمثل النساء سوى ٢٣ في المائة من المندوبين المشاركين في عمليات السلام التي قادتها الأمم المتحدة أو شاركت في قيادتها في العام الماضي. وحتى الوصول إلى هذا المستوى من التمثيل تطلب الابتكار والمثابرة والقيادة. وأحيانا، أود أن أقول أن ذلك يتطلب العناد أيضا.

ولكننا نعمل على تسريع تلك المكاسب. وكما رأينا في ليبيا وسورية، على سبيل المثال، يمكن أن تكون التدابير التي تشمل أهدافا جريئة ومبادئ وحوافز شاملة للجميع وسيلة قوية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات الوساطة والسلام. وأنا ملتزم بتوسيع نطاق التدابير من هذا القبيل حيثما كان ذلك ممكنا.

وفي كولومبيا، تشكل المنظمات النسائية شركاء رئيسيين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق، ونعمل معها عن كثب لرصد تنفيذ اتفاق السلام. وفي أفغانستان، ستبقى الأمم المتحدة وتقوم بعملها وستواصل تعزيز

حقوق النساء والفتيات والدفاع عنها في جميع تفاعلاتنا مع سلطات الأمر الواقع من حركة طالبان. ولن نتوقف حتى تتمكن الفتيات من العودة إلى المدرسة والنساء من العودة إلى وظائفهن والمشاركة في الحياة العامة.

وكجزءٍ من مبادرتنا للعمل من أجل حفظ السلام، نستثمر أيضا في شراكات مع القيادات النسائية المحلية والنساء من بناة السلام ونزيد عدد النساء في جميع عملياتنا لحفظ السلام. ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، ارتفعت النسبة المئوية لضابطات الأركان والخبيرات العسكريات من ٨ في المائة إلى ما يقرب من ١٨ في المائة اليوم، ومن ٢٠ إلى ٣٠ في المائة بين فرادى ضباط الشرطة. ولدينا أيضا عدد أكبر من النساء اللواتي يقدن بعثاتنا الميدانية أكثر من أي وقت مضى؛ ولدينا الآن تكافؤ بين رؤساء أو نواب رؤساء البعثات.

ولن نتوقف عند هذا الحد. إن زيادة تمثيل المرأة وقيادتها في جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة للسلام أمر بالغ الأهمية لتحسين تنفيذ ولايتنا وتمثيل المجتمعات التي نخدمها تمثيلا أفضل.

ولكننا بحاجة إلى دعم المجلس بثلاث طرق: الشراكات والحماية والمشاركة.

أولا، يجب على المجلس أن يدعم عملنا لتعزيز وتعميق شراكاتنا مع القيادات النسائية المحلية وشبكاتهن، بما يتماشى مع دعوتي من أجل العمل المتعلقة بأن المرأة تُحدِث تحولاً في ميدان السلام والأمن. ويتعين أن تكون قادرة على المشاركة بصورة مجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يساعدنا على حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات. إن البطلات اللاتي يظهرن في معرض الصور يخاطرن بحياتهن لبناء السلام في مجتمعاتهن. وهن يستحققن الحماية أثناء قيامهن بهذا العمل الأساسي.

وثالثا، يجب على المجلس أن يعمل معنا لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في محادثات السلام وبناء السلام والنظم السياسية مع انتقال البلدان إلى السلام. ونحن بحاجة إلى تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين – بما في ذلك من خلال تحديد حصص طموحة – في الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح ونظم العدالة.

نحن نعلم أنه يمكن القيام بذلك. في الشهر الماضي، سافرت نائبة الأمين العام إلى الصومال لدعم حصة النساء البالغة ٣٠ في المائة في الانتخابات المقبلة هناك. ولدى عودتها، قوبلت بإعراب أعضاء المجلس عن دعمهم لها. وقد حان الوقت لتحويل كلمات الدعم هذه إلى أفعال، ليس في الصومال فحسب، بل في جميع البلدان قيد المناقشة في المجلس.

ولن تقبل المرأة بعد الآن خسارة حقوقها. وينبغي ألا تضطر إلى ذلك – في البلدان التي تمر بحالات نزاع أو في أي مكان آخر. ومن جانبنا، ستضاعف الأمم المتحدة جهودها فيما يتعلق بعمليات صنع السلام الشاملة حقا للجميع ووضع مشاركة المرأة وحقوقها في صميم كل ما نقوم به، في كل مكان.

وأفضل طريقة لبناء السلام هي من خلال الإدماج، وأفضل طريقة لتكريم الالتزام الملهم لصانعات السلام وشجاعتهن هي فتح الأبواب أمام مشاركتهن المجدية. فلنمض قدما في العمل بشأن حقوق المرأة ومنح نصف البشرية الفرصة لبناء السلام الذي نسعى إليه جميعا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن لتقديم تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827). في هذه الأيام الحالكة التي تشهد أزمات متعددة، فإن هذا الموضوع أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفيما أبدأ ولايتي كمديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أتطلع إلى العمل مع المجلس لتعزيز وتسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد مرت ٢١ سنة منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في هذه القاعة ذاتها. ومع ذلك، ما زلنا نجتمع لمناقشة التقدم المحدود المحرز. فالأبواب التي كان من المفترض أن يفتحها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مصراعيها لم تتح إلا بصيص من الأمل. ولكننا، كنساء، كعاملات في مجال بناء السلام، وكممارسات للأنشطة الإنمائية، نغتنم بصيص الأمل هذا ونسعى جاهدات.

وكما قال الأمين العام، تعتزم الأمم المتحدة أن تستكشف سبلا للتحسين وتضاعف جهودها وتمضي قدما. إن تقريره المعروض على المجلس اليوم غني بالأدلة. وأود أن أركز على درسين من أبرز الدروس المستخلصة من تلك النتائج. أولا، نحن بحاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل المخصص للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفي المقابل، الحد من الإنفاق العسكري. ثانيا، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لدعم مشاركة المرأة المجدية في عمليات السلام والأمن.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى الحد من الإنفاق العسكري، إذا أردنا أن نرى تحولا نموذجيا في الطريقة التي نواجه بها قضايا السلام والأمن، فإننا بحاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على مستويات ومسار الإنفاق العسكري العالمي. لم يبرح الحد من الإنفاق العسكري هدفا استراتيجيا رئيسيا للحركة النسائية من أجل السلام. وكان هذا الهدف الرئيسي لإعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥؛ وقد أعيد التأكيد عليه مؤخرا خلال منتدى المساواة بين الأجيال؛ وهو ضروري لتحقيق هدف التنمية المستدامة ١٦. وتبين الأدلة بوضوح أن ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري في بيئات ما بعد النزاع يزيد من خطر تجدد النزاع. كما تبين أن الاستثمار في المساواة بين الجنسين له عائد كبير من حيث ثمار السلام.

ومع ذلك، فإننا نواصل الإفراط في الإنفاق على الأول وتقليل الاستثمار في الثاني. في العام الماضي، زاد الإنفاق العسكري العالمي بنسبة ٢,٦ في المائة، حتى في ظل انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٣ في المائة وتضارب الاحتياجات لمرض فيروس كورونا. وهذا يعادل ما يقرب من تريليوني دولار أنفقت في نفس العام الذي جاهدت فيه جميع الاقتصادات، سواء في حالة سلام أو نزاع، لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس.

وفي تناقض صارخ، ففي النداءات الإنسانية، لم تمول القطاعات التي تعالج العنف القائم على نوع الجنس وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلا بنسبة ٣٣ في المائة و ٤٣ في المائة على التوالي، مقارنة بمتوسط تمويل قدره ٦١ في المائة للنداءات عموما. ولم يتضمن أي من اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ حظر العنف الجنسي، وتبلغ النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالمسائل الجنسانية ٢٨,٦ في المائة.

وفي هذا المنعطف الحاسم الأهمية، يتعين علينا استعراض تحديد الأولويات. إن الدول المزدهرة هي أمم متساوية، والأمم المتساوية هي أمم أكثر سلاما. لكن لا يمكن للشعوب أن تزدهر بدون الاستثمار في احتياجاتها الأساسية، مثل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. تنفق البلدان المتأثرة بالنزاعات على الدفاع ما يزيد مرتين إلى ثلاث مرات عما تنفقه على الرعاية الصحية. والعكس صحيح في معظم البلدان المستقرة. وعندما ينعدم الدعم الحكومي أو يكون غير كاف، تعتمد المرأة أكثر على منظماتها المحلية.

غير أن حصة المعونة الثنائية التي تدعم المنظمات والحركات النسائية ومنظمات حقوق المرأة وتلك التي تقودها المرأة في البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات لا تبلغ سوى ٠,٤ في المائة. وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة مذهلة في هشاشة التمويل المقدم لهذه المنظمات. وأفاد أكثر من ٨٠ في المائة من منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في الخطوط الأمامية للأزمات هذا العام بأن وجود منظماتها معرض للخطر بسبب نقص التمويل، ارتفاعا من ٣٠ في المائة في العام الماضي.

وليس هناك مؤشر أفضل للتنبؤ بمدى قدرتنا على النهوض بالمساواة بين الجنسين أو الحد من العنف ضد المرأة من قوة الحركة النسائية. ولا يمكننا أن نتوقع من المنظمات النسائية أن تحقق المعجزات إذا لم يكن لديها ما يكفي من الأموال لمواصلة عملها وإذا كان قادتها

يتعرضن باستمرار للتهديد. هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بالتمويل البرنامجي والمؤسسي على السواء.

ويتمثل أحد السبل لتغيير نماذج الإنفاق في زيادة عدد النساء في المناصب التي يجري شغلها عن طريق الانتخاب والتعيين. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن نفقات قطاع الدفاع والأمن، وتوسيع نطاق استخدام أدوات الميزنة الجنسانية والبرمجة للتأثير على مستويات الإنفاق العسكري، وتعزيز رقابة المواطنين على الميزنة العسكرية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

ويستند طلبي الثاني إلى دعوة الأمين العام إلى إقامة شراكات وتوفير الحماية والمشاركة، وهي أيضا جزء أساسي من خطتنا المشتركة وعقد اجتماعي متجدد. ومشاركة المرأة المجدية على قدم المساواة في السلم والأمن هي الهدف الرئيسي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومع ذلك ما زلنا مقصرين في التنفيذ.

والحصص وغيرها من التدابير الخاصة هي أفضل آلياتنا لتسريع التغيير الإيجابي لزيادة التمثيل. ويبين لنا التقرير أن التمثيل البرلماني للمرأة في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان الخارجة من النزاع يتضاعف حيثما توجد حصص مشرعة. والأمم المتحدة ملتزمة بتشجيع استخدام الحصص، ليس في السياسة فحسب، بل في عمليات السلام وغيرها من السياقات ذات الصلة. والأمم المتحدة ملتزمة بتشجيع استخدام الحصص، لا في السياسة فحسب، بل في عمليات السلام وغيرها من السياقات ذات الصلة.

وتشمل النهج الأخرى الموصى بها تدابير الاختيار الشاملة، والوفود المستقلة للممثلات، والالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء بالعمليات التي تدعمها، والاستثمار في جمع أفضل للبيانات، والتحليل الجنساني ورصد النتائج في جميع مناحي جهود السلام.

ومن الواضح أن مشاركة المرأة وحمايتها أمران مترابطان. فببساطة، لا يمكن أن يكون لدينا واحد دون الآخر. ولا يمكننا أن نتوقع من النساء أن يبنين السلام إذا كانت حياتهن مهددة باستمرار. ويقدم التقرير أمثلة على العنف المرتكب ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع ومخيمات اللاجئين، وقد جرى معظمه تقريباً في إفلات تام من العقاب. ويشمل ذلك حالات العنف ضد المرأة في الحياة العامة، التي تناضل من أجل السلام أو من أجل حقوقها.

ففي كولومبيا، أبلغت ١٠ من العضوات الست عشرة في المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية، المكلف برصد تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالمسائل الجنسانية، عن تهديدات وُجهت إليهن مباشرة، وكذلك النساء اللاتي شاركن في ملتقى الحوار السياسي الليبي في عام ٢٠٢٠. وقد سبق الاستيلاء السريع على السلطة في أفغانستان على يد طالبان موجة من عمليات قتل الناشطات والصحفيات في المجتمع المدني واستهداف الأكاديميات والملقِّحات والقاضيات.

وهذا يحدث في بلدان أخرى أيضاً. ففي عام ٢٠٢٠، تحققت الأمم المتحدة من ٣٥ حالة قتل لمدافعات عن حقوق الإنسان وصحفيات ونقابيات، ولكن هذا الرقم فيه إغفال كبير للعدد الحقيقي ويأتي من سبعة بلدان فقط متأثرة بالنزاعات لديها بيانات.

إننا لا نوفر الحماية لهؤلاء النسوة، حتى اللواتي يخاطرن بحياتهن من أجل التعاون مع الأمم المتحدة. ويتراوح هذا بين تقييم المخاطر ورصد التهديدات على النحو الواجب والتخطيط لحالات الطوارئ، وتوفير التمويل السريع والمرن للحالات الفردية، وضمان أن تكون المرأة جزءاً من إيصال المساعدات الإنسانية والتخطيط لها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الرقمي والمادي.

ويعمل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي يدعم بالفعل أكثر من ٤٠٠ منظمة نسائية منذ عام ٢٠١٦، على فتح نافذة خاصة لهذه الحالات. ويمكن أن يساعد ذلك على دفع تكاليف الإجلاء وإعادة التوطين، وخدمات المشورة والرعاية الصحية العقلية والمعدات اللازمة، من برامج الحاسوب إلى الكاميرات الأمنية.

وفي هذا السياق، نحتاج مرة أخرى إلى أن تضطلع الحكومات بمسؤوليتها. فنحن نعتمد على الحكومات لفتح الأبواب أمام هؤلاء

النسوة وتيسير وتسريع الموافقة على طلبات اللجوء أو الانتقال المؤقت أو الحماية بسبب الاضطهاد الجنساني. ونحن نعتمد على مجلس الأمن لدعم عمل منظمات المجتمع المدني النسائية، وإدانة الهجمات التي تشن ضدها والتحقيق فيها ومعاقبتها، واستعراض القوانين الوطنية التي قد تقيد حيزها المدني وتحد من أنشطتها وتمويلها.

وعندما نعمل معاً، يمكننا أن نحقق تغييراً تحويلياً. من مكسيكو إلى باريس هذا العام، ما كان للتعبير القوي عن الدعم السياسي والمالي للمساواة بين الجنسين، الذي حفزه منتدى جيل المساواة، ليأتي في وقت أفضل. وكان الاتفاق الجديد بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني جزءاً من تلك الحركة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وكل ما يمكن أن يحققه، والذي ستكون مجالات عمله داعمة مباشرة لأهداف الأمين العام.

وأدعو المشاركين اليوم إلى الانضمام إلى الموقعين الـ ١٥٣ وتقديم التزامات ملموسة للنهوض بقضيتنا المشتركة على مدى السنوات الخمس المقبلة. وآمل أن يشعروا بإحساسي بالحاجة الملحة – ويشاطروني إياه – لإحراز تقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإذا أردنا أن نرى أثرا فرقاً ملموساً في حياة النساء والفتيات، وتحولاً نموذجياً في الطريقة التي نواجه بها قضايا السلام والأمن، فإننا بحاجة إلى أن تقوم الحكومات بواجبها – وليس الحكومات في البلدان المتضررة بالنزاع وحسب ولكن أيضاً جيرانها الإقليميون وشركاؤها التجاريون وحلفاؤها العسكريون والجهات المانحة لها، والأهم من ذلك كله مجلس الأمن.

لقد شهدنا لفترة أطول مما ينبغي إنفاقاً عسكرياً ضخماً يتناقض تناقضاً مريراً مع الاستثمار المحدود في مجالات أخرى. لقد شهدنا لفترة طويلة العنف الذي يستهدف المرأة وحقوقها، وفي الوقت نفسه التهميش والاستبعاد الشديدين لهؤلاء النسوة من نفس الأماكن التي يمكنهن فيها إحداث التغيير. وحان الوقت بالتأكيد لنقول "كفى". وبالتأكيد هناك أمل. يوصي تقرير اليوم بالحلول. وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس وغيرهم لدعم تنفيذ تلك الحلول.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السفيرة رايشل أومامو، وزيرة الشؤون الخارجية في كينيا، على رئاستها جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة، فخامة السيد أنطونيو غوتيريش، وجميع أعضاء مجلس الأمن، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني.

أولاً وقبل كل شيء أود أن أهنئ كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحياء للذكرى السنوية الحادية والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فبعد ٢١ عاماً من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أحرز تقدم كبير، ولكن النزاع وأثره على النساء والفتيات ما زال مستمراً وربما يكون في الواقع في ازدياد. وقد شهدنا ذلك مؤخراً في أفغانستان. وفي منطقة الساحل وفي بلدان مثل موزامبيق وإثيوبيا والصومال، تتعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي، وفي غرب أفريقيا إلى فقدان سبل العيش الهشة أصلاً. تمر عدة بلدان بمرحلة انتقالية. فهل ستتاح للمرأة فرصة المشاركة والتمثيل المجديين؟

الدليل واضح: إن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع ليست مسألة عدالة وحقوق فحسب، بل هي فائدة مباشرة لنجاح تلك العمليات واستدامتها. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، أصدرت مفوضية الاتحاد الأفريقي التقرير الثاني لرئيس المفوضية في إطار النتائج القارية للإبلاغ عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا، والذي يعرض حالة تنفيذ الخطة في أفريقيا. وأود أن أركز إحاطتي على النتائج المستخلصة من التقرير التي تتماشى مع موضوع المناقشة المفتوحة لهذا العام: "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام"، وتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827). وأود أن أتكلم عن مسألتين وثيقتي الصلة بالموضوع – الاستثمار في النساء المحليات بانيات السلام وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

إن تاريخ النزاع والسلام في أفريقيا له أمثلة عديدة أدت فيها النساء المحليات دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ومع ذلك لم تتبع أعمالهن استثمارات مستدامة. وأقدّم مثالين على ذلك. الأول، كرمت الجمعية العامة شبكة نساء نهر مانو للسلام في غرب أفريقيا بمنحها جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من هذا التكريم، لم يتم تمويل الشبكة إلى حد كبير. والثاني، قمت مع أختي أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بزيارة مالي والنيجر وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. وفي جميع هذه البلدان، تكافح النساء بانيات السلام باستخدام مواردهن المحدودة لتمويل مبادراتهن.

وأود أيضاً أن أؤكد على ضرورة إثارة قلقنا بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام المعرضات باستمرار لخطر الانتقام والتخويف وحرمانهن من حريتهن في الكلام والتعبير. ومع ذلك فهنّ جهات فاعلة رئيسية في دفع التغيير الذي نود أن نراه في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وهذا المثال يعزز حقيقة أنه يجب زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل المنهجي والاستعانة بالنساء ووكالاتهن ودورهن القيادي في الجهود الجماعية لإرساء السلام والوساطة والتنمية، وإعطاء الأولوية لذلك. ولذلك فإن الاستثمار في المبادرة النسائية هو أنجع طريقة لمواجهة التهديدات والنزاعات.

وتمتلك أفريقيا أقوى إطار للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما تتصدر القارة الأفريقية العالم في وضع خطط العمل الوطنية، حيث بلغت ٥٤,٥ في المائة من خطط العمل الوطنية على الصعيد العالمي، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وعلى الرغم من وجود سياسات قارية تقدمية قوية وواضحة، لا تزال النساء والفتيات يتحملن وطأة النزاع في قارتنا. ويبين تقرير إطار الاتحاد الأفريقي القاري القائم على النتائج لعام ٢٠٢٠ أن معظم أطر عمل المرأة والسلام والأمن وخطط العمل الوطنية في أفريقيا لم تترجم إلى خطط وميزانيات إنمائية وطنية ولا تزال تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي للتنفيذ.

ولم تنفذ بعد توصية الأمين العام بتخصيص ١٥ في المائة من جميع الأموال المخصصة للتنمية للأنشطة التي تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد جاءت الزيادة في الإنفاق العسكري على حساب الاستثمار في الأمن البشري، مع ما يترتب على ذلك من تبعات سلبية على النساء والفتيات، ولا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. وقد بذلت جهود لزيادة عدد النساء من حفظة السلام – ومن الأمثلة على ذلك كينيا وإثيوبيا والسنغال، على سبيل المثال لا الحصر.

إننا نرحب بذلك. غير أن زيارتي الأخيرة إلى الصومال أظهرت الحاجة إلى تزويد النساء العاملات في حفظ السلام بالأدوات اللازمة على نحو أفضل والسماح لهن بممارسة أدوار قيادية في العمليات الميدانية.

وفي الختام، أود أن أطرح بضع توصيات ليتفضل مجلس الأمن بالنظر فيها.

أولا، لا بد من إنشاء آلية تمويل مرنة لدعم المرأة في مبادرة بناء السلام.

أما التوصية الثانية فبشأن ملكية وتنفيذ جدول أعمال التنمية والعمل الإنساني والسلام المكرس في خطة عام ٢٠٦٣، وأهداف التنمية المستدامة، ومنتدى جيل المساواة. وأعتقد أن ذلك الصك سيعالج بعض الأسباب الجذرية للنزاع إذا ما تم تنفيذه.

ثالثا، يجب أن نستفيد من المنابر القائمة، مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في آليات الوساطة والحكم.

رابعا، يجب أن نعجل بالإصلاح الجنساني لقوات الدفاع والأمن الوطنية لضمان مشاركة المرأة ودورها القيادي ونشرها في بعثات حفظ السلام بشكل مجد.

وأخيرا، نرحب بمعرض فوتوفيلي المتنقل الذي سيمد جسورا بين بعثات حفظ السلام وبناء السلام والمجتمعات المضيفة لها. ونأمل أن نرى فوتوفيلي في أفريقيا عما قريب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أومنسا فيرسكو.

السيدة أومنسا فيرسكو (*تكلمت بالإسبانية*): أنا سيليا أومنزا فاليسكو. ناشطة من السكان الأصليين كرست نفسي لشعبي وأراضينا والبيئة وقضية السلام. أحمل للمشاركين تحيات من أرواح العالم الطبيعي.

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن نساء الشعوب الأصلية والنساء بكل تنوعهن – المزارعات، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والمثليات، والمثليين، ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمهاجرات، وذوات الإعاقة، والنساء من بلدان العالم اللاتي يعانين من الحرب والفقر والتمييز. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تضامني مع النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في أفغانستان، الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم خلال سعيهم من أجل حقوقهم ونيل مكانة متساوية في المجتمع الأفغاني. ونحن نقف معهم.

ولا تزال كولومبيا من أخطر بلدان العالم بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان والحقوق في الأراضي والأقاليم. ولا تزال الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمزارعين الريفيين، والمنحدرين من أصل أفريقي وزعماء الشعوب الأصلية، مستمرة، بما في ذلك ردا على الاحتجاجات الأخيرة في كولومبيا التي نشبت ضد انعدام المساواة الشديد والعنف والتنفيذ المحدود لاتفاق السلام. ففي المتوسط، يقتل واحد على الأقل من المدافعين عن حقوق السكان الأصليين كل أسبوع. وفي إقليمي، كاوكا، قتلت ثلاث قائدات من الشعوب الأصلية عملت معهن في عام ٢٠٢٠. وتوضح جرائم القتل الوحشية التي يتعرضن لها كيف أن النساء غالبا ما يدفعن ثمنا باهظا لدورهن القيادي.

وبالنسبة لشخص من السكان الأصليين، فإن الأرض تعني كل شيء بالنسبة لنا. إننا نتغذى على الناتج منها، وهي جزء من هويتنا وتاريخنا. وتعارض مجتمعات السكان الأصليين قطع الأشجار والتعدين والأعمال التجارية الزراعية وغيرها من المشاريع الاستخراجية ومشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق لأنها تهدد البيئة وتستنفد مواردنا الطبيعية. وتدعم حكومة كولومبيا العديد من هذه المشاريع دعما نشطا. أما المدافعين عن السكان الأصليين في كولومبيا فينظر إليهم باعتبارهم تهديدا لأننا نعترض طريق المصالح الاقتصادية القوية. إن شعبي يقتل من أجل حماية ما لدينا من مجاري مائية وغابات وأزهار وحيوانات، في حين ينبغي أن تعتبر شجاعته وتفانيه نموذجا للكفاح السلمي من أجل حقوقهم في الأرض.

كما أن العنف ضد مجتمعاتنا يدل على الأثر المدمر للاستجابات العسكرية للأزمات الاجتماعية. إن الوجود الوحيد للدولة في أراضينا هو للجيش والشرطة، اللذان غالبا ما يبدو أنهما يعملان على حماية المصالح الاقتصادية للقطاعات القوية، وليس حقوق السكان المحليين. وهذا يمثل إخفاقا في الامتثال لأحكام اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، استخدمت الشرطة القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين خلال الاحتجاجات الوطنية الأخيرة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في كالي، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي وحيث هوجم حراس أمننا من السكان الأصليين. وارتكبت القوات التابعة للدولة العنف الجنسي والجنساني. وتعرض المتظاهرون السلميون للتعذيب والاحتجاز غير القانوني والاختفاء والقتل، على غرار أعمال العنف التي شهدتها أكثر من خمسة عقود من الحرب. وأدت خطورة هذه الحالة إلى أن دعت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى نزع السلاح العام من الشرطة في كولومبيا.

لقد تم التوصل إلى اتفاق السلام، الذي يتضمن ١٣٠ حكما بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بسبب تصميم الحركات النسائية الكولومبية على الكفاح. ومن الناحية النظرية، فإن اتفاق السلام يوفر الأساس لبلد ديمقراطي.

غير أنه بعد مرور خمس سنوات على اعتماد الاتفاق، توقف تنفيذه، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالشأن الجنساني والفصل الخاص بالعرق. ويعاني المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية من نقص التمويل ويفتقران إلى الدعم السياسي. ويتعرض أعضاء المنتدى الخاص المعني بالمرأة للتهديد والاعتداء.

ويشهد تنفيذ الأحكام المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل، الذي من شأنه أن يتيح للمرأة إمكانية الحصول على الأراضي ويمكنها من رسم طريق للتنمية الكلية والشاملة للجميع لمجتمعاتها المحلية أكبر قدر من التأخير. وبدلا من ذلك، نشهد نمو الأنشطة الاستخراجية التي تستغل الموارد الطبيعية وتنتهك الحقوق المتعلقة بالأراضي وتفاقم من النزاع وتزيد من العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما الذين يدافعون عن أراضيهم. ربما يكون اتفاق السلام الذي وقعته كولومبيا غير مسبوق في إدماجه للمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين، ولكن ما فائدة الاتفاقات والوعود إذا لم يتم الوفاء بها؟

إن التهديدات التي تواجهها النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في مجتمع واحد تشكل تهديدا لجميع النساء في كل مكان. ورغم اعتماد ١٠ قرارات والتأكيدات المتكررة على قيمة المجتمع المدني، لا تزال قضية المدافعات عن حقوق الإنسان تشكل ثغرة خطيرة في تنفيذ مجلس الأمن للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكولومبيا ليست استثناء لذلك. فعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الأمن دأبوا على إدانة استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية النسائية، فإنهم لم يفعلوا ما يكفي لترجمة تلك الأقوال إلى أفعال. إن إنهاء الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان – ليس في كولومبيا فحسب، بل في سياق جميع النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس – وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة بكل تنوعها وتوليها للأدوار القيادية أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام. ولذلك، أحث مجلس الأمن على أن يدعو الحكومة الكولومبية إلى اتخاذ خطوات محددة.

أولا، يجب عليها تنفيذ اتفاق السلام بالكامل وتوفير الموارد اللازمة لذلك، ولا سيما الفصل المتعلق بالقضايا العرقية والأحكام ذات الصلة بالشأن الجنساني.

ثانيا، يجب عليها أن تلتزم بعمليات الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة مع العمال الريفيين ومجتمعات السكان الأصليين والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في أراضيهم ويجب أن تكفل امتثال مشاريع التنمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الدولية واتفاق السلام.

ثالثا، يجب على الحكومة أن تعالج أزمة العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق ضمان توفير الموارد الكافية لاتخاذ تدابير جماعية وإقليمية للحماية الذاتية للسكان الأصليين والعمال الريفيين وجماعات المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن دعم وجودهم الدائم في المحافل التي تناقش سياسات الحماية.

رابعًا، يجب عليها نزع الطابع العسكري عن الشرطة فورا وإعادة توجيه التمويل نحو الاستثمار الاجتماعي.

وأخيرا، يجب عليها كفالة مشاركة القيادات النسائية مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في تنفيذ اتفاق السلام وفي المفاوضات مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى في كولومبيا.

إن السلام يعني ما هو أكثر من مجرد انعدام الحرب. وبالنسبة لنساء الشعوب الأصلية، فإنه يعني وضع حد للتمييز واحترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة الاقتصادية وإجراء تغييرات تحويلية، على أن تكون حياة الإنسان في صميم ذلك. وبصفته الجهاز الدولي الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن، فإنني أحث مجلس الأمن على عدم السماح بأن تصبح هذه المناقشة المفتوحة مناسبة أخرى يستمع

فيها المجلس إلى ممثلات المجتمع المدني ولكنه يتقاعس عن اتخاذ أي إجراء بشأن شواغلنا. ومحنة المرأة الأفغانية توضح على نحو جلي تكلفة التقاعس عن العمل. وتثبت النساء في جميع أنحاء العالم يوميا أن لديهن الشجاعة والإيمان للقتال من أجل إحلال السلام. واليوم، ندعو المجلس إلى الكفاح من أجلنا جميعا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة أومنسا فيلاسكو على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية كينيا.

يشرفني كثيرا أن أترأس المناقشة المفتوحة السنوية الحادية والعشرين بشأن المرأة والسلام والأمن ويسر كينيا أن تفتح القاعة أمام أول مشاركة حضورية لعموم أعضاء الأمم المتحدة منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

وأشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته الملهمة. كما أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وسائر مقدمات الإحاطات على بياناتهن الثاقبة. وأرحب أيضا بزملائي الوزراء الذين انضموا إلينا في مناقشة اليوم – وزيرا المملكة المتحدة وأيرلندا – وكذلك السيدة ليندا توماس – غرينفيلد، التي تحضر بصفتها ممثلة دائمة وعضوا في حكومة الرئيس بايدن. وأشكرهم على انضمامهم إلينا اليوم.

إن مجلس الأمن مصمم على تقديم حلول. ولكن يجب غرس السلام بشكل أعمق والنهوض به من القاعدة الشعبية. وعلى حد تعبير السيدة حواء جيمس دهاد، وهي مراقبة معنية بالشؤون الجنسانية شاركت مؤخرا في محادثات جوبا للسلام:

”لا يمكن أن يقتصر السلام على الاجتماعات والخطب في قاعات المؤتمرات؛ يجب نشر السلام من الشوارع“.

وبهذا المعنى، فإن بناء السلام وحفظ السلام مظهران من مظاهر كرامة الناس العاديين وشجاعتهم ومثابرتهم وطموحهم.

ويجب على مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة مواصلة تشجيع وتصميم عمليات السلام التي تكفل مشاركة الناس، ولا سيما النساء على مستوى القواعد الشعبية. ويدعونا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة إلى الاعتراف بحق المرأة في المشاركة والسعي بنشاط إلى تحقيقها في مجالات بناء السلام والتفاوض بشأنه وحفظه. ولذلك، يجب أن نسعى لرؤية النساء؛ ويجب أن نبرز عملهن وخبراتهن وإنجازاتهن. ويجب أن نستثمر فيهن. ويجب أن نسير في مساراتهن وفي شوارعهن من أجل دمج طموحاتهن واحتياجاتهن في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية وفهم مبادراتهن بشكل كامل في مجال بناء السلام والحفاظ عليه.

ولهذا السبب، غمرني شعور بالحماسة والتواضع في هذا الصباح عندما تجولت في معرض فوتوفيل برفقة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأوصي الجميع بالذهاب لرؤية المعرض. ويشتمل المعرض على صور لقيادات نسائية وبناة سلام من النساء ووسيطات وموقعات على السلام وبرلمانيات وناشطات ومدافعات عن الشباب. وتُبين الصور المعروضة النتائج الملموسة التي نسعى إلى تحقيقها جميعًا في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وستطلق كينيا اليوم، بالشراكة مع إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجولة الأفريقية لهذا المعرض المتنقل. ونشكر الدنمارك وكندا وأستراليا والنرويج على تنشيط هذا التعاون، وكذلك المصورات اللائي جلبن لنا هذه القصص.

ونعرب عن تقديريا أيضا للخطوط الجوية الكينية لتيسيرها رحلة هذا المعرض إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي العام المقبل إلى نيروبي

تعمل النساء بهدوء، وينظمن ويحشدن قواهن من أجل السلام على مستوى القاعدة الشعبية، في القرى ومخيمات المشردين داخليا، ومخيمات اللاجئين، وفي المستوطنات غير الرسمية المترامية الأطراف

التي تنتشر في جميع أنحاء قارتنا، وفي مواقع كثيرة في جميع أنحاء العالم. ويعملن على بناء المجتمعات المحلية المفككة، ويقمن بجهود المصالحة ويطالبن بحقوقهن، حتى في مواجهة الاضطراب والتشريد، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وفي ظل قسوة الصراع نفسه.

كثيرا ما يتم تجاهل مسعى المرأة على الصعيد المحلي، في قلب مناطق الصراع، والاستخفاف به، ولكن يجب أن يكون السلام المستدام من ملكية وتغذية المجتمعات المحلية والأسر في المقام الأول. لذلك، من الضروري أن ترتفع أصوات النساء في الميدان، وتعزيز مساهماتهن في منع نشوب الصراعات وصنع السلام. وهذا يتطلب الاستثمار في النساء في جميع مجالات بناء السلام، وفي سلسلة متصلة من عمليات حفظ السلام.

أما في المناطق المتأثرة بالصراعات، فيجب أن يتوافق الاستثمار في النساء مع السياق والبيئة التي تتهددها المخاطر. وينبغي أن نستثمر في حماية النساء والفتيات جسديا من سوء المعاملة والعنف. ويجب أن نستثمر في مهارات إدارة الصراعات المحلية، والتعرف على المرأة المحلية. ويجب أن نستثمر في بناء القدرات في مجال الوساطة الجديدة والكفاءات التفاوضية. ويجب أن نستثمر في سبل العيش وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها المرأة، وفي الممارسات الزراعية الجديدة. ويجب أن نستثمر في تعافي النساء والأطفال. ويجب أن نستثمر في توفير السلام لهن. ويجب أن نستثمر في مؤازرتهن. ويجب أن نستخدم قدرتهن بوصفهن محاورات في برامج مكافحة التطرف العنيف، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتدخلات المتعلقة بالإجراءات المناخية، والتكيف في مناطق الصراع. ويجب أن نجلب النساء المحليات من الأطراف إلى قلب خطة المرأة والسلام والأمن. ويجب أن يكون سلامنا ملكية للمرأة، أي النساء المحليات. وكينيا ملتزمة بذلك الاستثمار في النساء المحليات لأن هؤلاء النساء هن نبضات قلب سلامنا.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أبرز خمس نقاط عمل.

أولا، تعزيز تعاون الخبيرات من النساء المحليات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء الجدد لوضع قاعدة بيانات مفصلة عن نوع الجنس والعمر، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة أسباب الصراع ودوافعه وعوامل تسريعه. ويجب أن تبرز البيانات بوضوح دور المرأة.

ثانيا، يجب أن تراعي خطط العمل الوطنية عن قصد مساهمة النساء ومشاركتهن على المستوى الشعبي، وأن توفر بنودا في الميزانية ودعما وبرامج موجهة نحو سماع أصواتهن وبناء القدرات، والقدرة على الصمود.

ثالثا، يجب أن يتمثل دور حفظة السلام من النساء في حماية النساء والأطفال في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، يجب أن تكتسب النساء العاملات في حفظ السلام مهارات وكفاءات جديدة. ومن تجربتنا في الصومال، حددنا النساء بوصفهن المحركات الرئيسية للسلام. وقد بدأنا بتدريبهن على مهارات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مدرستنا للمساعدة الإنسانية ودعم السلام في ضاحية إمباكاسي [بنيروبي]، حيث نقدم أيضا التدريب في مجال الهندسة، في إطار برنامج الشراكة الثلاثية، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

رابعا، الاستثمار في شراكات مجدية بين النساء المحليات والنساء العاملات في بعثات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، نشرت قوات الدفاع الكينية فصيل يضم جميع النساء في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية النساء في منطقة الصراع تلك. وعلاوة على ذلك، تنبغي الاستفادة على نحو أفضل من قدرة المرأة المحلية في مجال الإنذار المبكر والوقاية وإدماجها في آليات الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، مثل شبكةُ النساء الأفريقيات.

خامسا، ينبغي أن يكفل دعم بعثات السلام إشراك النساء المحليات في عمليات إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع، وفي عمليات الإغاثة والإنعاش، وإصلاح قطاع الأمن، والتسريح. وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف الجنسي والعنف

القائم على نوع الجنس ينبغي أن يشمل أيضا الخبيرات المحليات من النساء والمعارف المحلية.

أختتم كلمتي باقتباس كلمات الراحل توماس سانكارا الذي قال: "أسمع هدير صمت المرأة؛ وأسمع صوت صمت المرأة. أشعر بزمجرة العاصفة". ويجب أن نضمن الاستماع إلى هدير النساء على مستوى القاعدة الشعبية، وتقدير مساهمتهن، ورؤية تطلعاتهن، ومشاركتهن مشاركة كاملة في خطة المرأة والسلام والأمن. ومن أجل السلام المستدام، فلنمضِ مع النساء على مستوى القاعدة الشعبية. فلنسر في شوارعهن وفي قراهن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضوة حكومة الرئيس بايدن .

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره (S/2021/827) وعلى ملاحظاته.

أود أن أرحب بسيما بحوث، الرئيسة الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونتطلع إلى العمل معها في المستقبل.

أود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين اللتين انضمتا إلينا اليوم في هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، وأرحب بجميع ضيوفنا. وأود أيضا أن أكتفي بلحظة للتنويه بوجود بينيتا ديوب وأن أشكرها على سنوات من التزامها تجاه المرأة الأفريقية. وكلما واجهت المرأة مشاكل، هبَّت السيدة ديوب للمساعدة لفترة تزيد عن ٢٠ عاما. ولم تتخلَ قط عن التزامها، حتى في مواجهة بعض أصعب التحديات. أتقدم إليها بشكري.

أشكر كينيا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لكي نؤكد مجددا تماما التزاماتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونناقش كيفية مواصلة دعم وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها المرأة لصنع السلام واستدامته.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى التزامنا الثابت والقاطع بخطة المرأة والسلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إننا بتعزيزنا لمشاركة المرأة وقيادتها في السياسة، والتعليم، والوساطة، والمفاوضات، وكل جانب من جوانب الحياة العامة، إنما نعزز زيادة الأمن والسلام للجميع. وينبغي ألا تكون تلك أولوية بالنسبة للمرأة فحسب، بل ينبغي أن تكون أولوية لكل من يقدر السلام والتقدم.

إن الولايات المتحدة، من جانبها، تفخر بعملها الدؤوب للنهوض بهذا القرار التاريخي والمبادئ التي تقوم عليها. فقد أقرت الولايات المتحدة قانون المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٧، مما يجعلنا أول بلد في العالم لديه قانون محلي شامل يعزز هذا البرنامج الرئيسي. ومنذ ذلك الوقت، أحرزنا تقدما كبيرا وملموسا نحو النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، التي زادت إلى حد كبير من سلامة وأمن النساء والفتيات والناس في جميع أنحاء العالم.

أما على الصعيد الداخلي، فقد قمنا بتحسين قدرات وخبرات الموظفين الحكوميين لدينا بإضافة منظور المرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الدفاع بإصلاح تدريبنا على موضوع المرأة والسلام والأمن، وطورت تدريبا داخليا إضافيا لتلبية الاحتياجات والطلبات المتزايدة للمرأة، والتعليم في مجال السلام والأمن. وقد دربت وزارة الأمن الداخلي مئات الموظفين على إدماج المرأة ومبادئ السلام والأمن في عملهم.

وفي الوقت نفسه، قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم الرعاية الصحية الماسة والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، والخدمات الاقتصادية لأكثر من ١٣,٥ مليون من الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. وقد استثمرت وزارة الخارجية ما يقرب من ١٣٨ مليون دولار في مساعدة قضية المرأة والسلام والأمن، مما يكمل مشاركتنا الدبلوماسية والسياسية في ٦٠ بلدا.

إن وجهة نظري مفادها أن هذه ليست مجرد نقاط حوار بالنسبة لنا. فهي التزامات حقيقية، مقننة بوضوح في التشريعات المحلية،

التي نلبيها بوصفها جزءا رئيسيا من سياستنا الخارجية الشاملة. وفي حزيران/يونيه، قدم البيت الأبيض تقريره الأول إلى الكونغرس بشأن متابعة التقدم الذي أحرزناه في هذا العمل. والتحديات التي تناولها التقرير بالتفصيل حقيقية جدا.

أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى ارتفاع معدلات العنف القائم على نوع الجنس على نحو استثنائي، ومحت عقودا من التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى حماية الفتيات وتعليمهن. وكثير من الفتيات المتضررات لن يعدن أبدا إلى المدرسة إذا اختار المجتمع الدولي إهمالهن ونسيانهن. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. وعلينا أن نعمل معا لتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم لأننا نعلم أننا بقيامنا بذلك نحدث فرقا. فعلى سبيل المثال، أدت المرأة دورا قياديا في العملية الانتقالية في السودان عام ٢٠١٩، وكان تمثيل المرأة في المفاوضات السياسية اللاحقة أمرا حاسما للحفاظ على السلام والأمن. وكانت تلك لحظة شغلت فيها النساء مقعدهن على الطاولة وواصلن الضغط من أجل تغيير كبير في بلدهن. وبطبيعة الحال، لم يتم إنجاز العمل. وينبغي إشراك هؤلاء النساء وغيرهن في جهود الانتقال والمصالحة لضمان تحقيق سلام حقيقي ومستدام في جنوب السودان.

وفلننظر كمثال آخر إلى كولومبيا، حيث تم إحراز تقدم كبير في أعقاب عملية السلام الشاملة حقا، التي أسفرت عن العديد من الأحكام الجنسانية في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وتواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى رصد تنفيذ اتفاق السلام هناك وتعزيزه، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بسلامة وتمكين النساء والفتيات وتطوير مجالس السلام المحلية.

وهذان مجرد مثالين على تحقيق التقدم الملموس، ولكن العالم مستعد لتقديم أمثلة كثيرة أخرى. ويبدأ ذلك بعمل مجلس الأمن على إعطاء الأولوية لسلامة المرأة ومنظوراتها ومشاركتها في عمليات حفظ السلام وتجديد ولايات البعثات السياسية الخاصة.

وإذ نمضي قدما، نأمل أن نرى ولايات أخرى كثيرة تعزز إدماج المرأة في العمليات، ومنظورات واحتياجات النساء والفتيات والفئات الأخرى المعرضة لخطر العنف والاستغلال، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وسنواصل المطالبة بهذه الالتزامات نيابة عن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، لكن التحديات تظل قائمة. ويجب أن نواصل المطالبة بحقوق النساء والفتيات الأفغانيات والدفاع عنها. ويجب أن نقف ضد العنف واستهداف المرأة في الحرب. ويجب أن ندافع عن حقوق الفتيات في التعليم والكثير غير ذلك.

ونأمل أن تنضم إلينا الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن في اعتماد وتنفيذ خطط عمل واستراتيجيات وطنية تتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وهذه الأدوات الهامة تحملنا جميعا المسؤولية تجاه التزاماتنا، بما في ذلك تتبع التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، والتصدي للعنف الجنساني، وضمان مشاركة المرأة في منتديات صنع القرار التي تؤثر علينا وعلى التزامنا.

إن نساء وفتيات العالم بحاجة إلينا، ونحن بحاجة إليهن. فلنمض قدما، ولنقم بالعمل الصائب تجاه النساء والفتيات، ولنستخدم جدول الأعمال هذا لتعزيز السلام والأمن للجميع. وكما سمعنا في الفيلم، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون المرأة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، والممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن سروري البالغ بأن أحضر هذه الجلسة لمجلس الأمن تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئكم، وأهنئ كينيا، على اختيار الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام كموضوع اليوم. وكما سمعنا من قبل، من الواضح لنا جميعا أن مشاركة المرأة أساسية للسلام المستدام. والواقع أن الأدلة الداعمة لتلك الحقيقة واضحة تماما.

ولذلك، فإنني أرحب أيما ترحيب بمعالي الأمين العام، ومن دواعي السرور الاستماع إليه دائما. وأنا على دراية بالتزامه الشخصي بهذه الخطة الهامة. فبدون النساء، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم ومستدام. وإنني أشيد بفريقه، نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وبذلك أرحب أيضا بسعادة السيدة سيما بحوث في منصبها الجديد كمديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويمكنني أن أبلغ مجلس الأمن بأننا اجتمعنا بالفعل بشأن المسألة الهامة المتمثلة في المرأة الأفغانية، ونتطلع إلى تعزيز تلك العلاقة في ذلك الصدد.

وأود أيضا أن أشارك في الثناء الذي سمعناه بالفعل على السيدة بينيتا ديوب. وقد تشرفت وسعدت أن أكون في عدة أفرقة مع السيدة ديوب على مدى سنوات عديدة، وحماسها الشخصي ومناصرتها وخبرتها تفوق المستوى الممتاز. وعلينا أن نضمن أننا نشمل ذلك حقا ونحن نحقق الطموحات، بل والتزاماتنا، من أجل المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وأرحب أيضا بالمساهمات التي سمعناها من سيليا بيلاسكو. وكان من المهم أن ذكرتنا السيدة بيلاسكو، نحن مجلس الأمن، بالتزاماتنا بشأن هذه الخطة الهامة.

أود أن أؤكد لجميع الزملاء أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في صنع القرار والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، في الواقع، عبر نطاق السلام في جميع جهود السلام. وينبغي ألا تكون زيادة عدد النساء من حفظة السلام والنساء في الأدوار القيادية مجرد أولوية رئيسية. إنها أمر أساسي. وهي الأمر الصواب الذي علينا القيام به. ومن الأهمية بمكان ضمان الفعالية في العمل.

وأفهم أن جائزة الأمم المتحدة لمناصرة المرأة في عمليات حفظ السلام نالتها الرائدة ستيبلين نيابوغا من كينيا. ومن خلالكم، سيدتي الرئيسة، نهنئ الرائدة على ذلك الإنجاز. ونسلم أيضا بأن كينيا تنشر مثل هذه الضباطة الملهمة، اللواتي يعملن كمثال ليس فقط للنساء، ولكن للرجال والنساء في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن المملكة المتحدة دعمت ولا تزال تدعم مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام منذ إطلاقها، وقدمت أكثر من ٤,٧ ملايين جنيه إسترليني منذ عام ٢٠١٩ لتشجيع المزيد من النساء على تولي أدوار حفظ السلام وبناء السلام. كما أننا ملتزمون أيضا بتحقيق أهداف الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين في ذلك الصدد. وللمساعدة في ذلك، تجري المملكة المتحدة دراسة عن الحواجز الجنسانية من أجل فهم أفضل للعقبات التي تواجهها النساء في القوات المسلحة للمملكة المتحدة المنتشرة في عمليات حفظ السلام.

ومن تلك القواعد الشعبية إلى المسرح الدولي، نشجع الأمم المتحدة، بوصفها صوتا رائدا، على أن تكون قدوة وأن تجعل من مشاركة المرأة المباشرة شرطا – شرطا أساسيا – في جميع عمليات السلام التي تدعمها. وينبغي أن تكون هذه أولوية.

وقد دعمت المملكة المتحدة صندوق بناء السلام منذ إنشائه، والتزمت بتقديم أكثر من ١٧٥ مليون جنيه استرليني لتمكين المرأة، بل والشباب. كما أننا ندعم شبكات الوساطة النسائية المذهلة، ونواصل تمويل الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث هذا العام.

ولكن لنكن واضحين. قمنا مؤخرا في عام ٢٠١٩، بدمج شبكات النساء الوسيطات تلك، ويجب أن نضع النساء الوسيطات في الخطوط الأمامية لضمان حل النزاعات. هؤلاء النساء يتمتعن بالخبرة والبصيرة. وهؤلاء النساء يمتلكن المعرفة، ولكن ما نفشل في القيام به هو الاستفادة من تلك الخبرة بفعالية من أجل السلام في جميع أنحاء العالم. ولا بد من بذل المزيد من الجهد.

وعلاوة على ذلك، تشارك المملكة المتحدة في الدعوات التي تدين الاعتداءات المستمرة على المدافعات عن حقوق الإنسان – وهي نقطة تتجلى بشكل جيد في مساهمات المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وعلينا أن نعالج بقوة الإفلات من العقاب وأن نحاسب الجناة عندما تقع أعمال انتقامية. وهذا العمل يبدأ الآن، في هذا الوقت، هنا في القاعة.

وتدعم المملكة المتحدة عمل مفوضية حقوق الإنسان في التصدي للأعمال الانتقامية، ولا سيما الأعمال المرتكبة ضد مقدمي الإحاطات أمام مجلس الأمن. ويشمل ذلك العمل تركيزا خاصا على الأبعاد الجنسانية للترهيب والانتقام. ففي نهاية المطاف، إذا لم نتمكن من حماية مقدمي الإحاطات الذين يأتون إلى هنا للتكلم أمام مجلس الأمن، فإنه يجري تقويض جهودهم ولا يمكن تحقيق هدف مجلس الأمن. ويجب أن نضمن إعطاء الأولوية لحمايتهم.

لقد سمعنا بالفعل، وهو أمر صائب، أن أزمة أفغانستان وضحت بصورة جلية التحديات الماثلة أمامنا. وقد تشرفت، كما تشرف الكثيرون في القاعة، بالعمل مباشرة مع العديد من النساء من جميع أنحاء أفغانستان. والآن، بعد أن أصبحت حركة طالبان مسيطرة على ذلك البلد، يجب أن نضمن أن تكون حقوق النساء والفتيات أساسية في أي مناقشات مع الحركة. ويجب أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من الحوار – وهو أمر جوهري لمستقبل الأمة. ومن الأهمية بمكان ألا تسمع أصواتهن فحسب، بل أن تكون في صميم مستقبل أفغانستان.

وتحتاج أفرقة التفاوض والوساطة إلى الحصول على الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين – وقد أشرت بالفعل إلى شبكات الوساطة النسائية – ولذلك ينبغي إشراك المرأة في جميع الوفود الوطنية. وفي هذا الصدد، تواصل المملكة المتحدة إعطاء الأولوية لعملها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعكف حاليا على وضع خطة عملها الوطنية المقبلة بشأن المرأة والسلام والأمن، المقرر إطلاقها في أوائل عام ٢٠٢٣.

أخيرا، أود أن أؤكد للمجلس أننا، في المملكة المتحدة، نلتزم بأن نبرهن حقا على القيادة التي ندعيها بشأن المرأة والسلام والأمن وأن نضمن أن تكون تلك الخطة، تلك الأولوية، خيطا ذهبيا يتخلل جميع أعمالنا المتعلقة بتسوية النزاع وبناء الأمن والاستقرار وفي نهاية المطاف، ومن أجل إحلال السلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للمعونة الإنمائية الخارجية وشؤون المغتربين في جمهورية أيرلندا.

السيد بروفي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أنضم إلى مجلس الأمن اليوم تحت رئاسة كينيا في المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. في ضوء الاتفاق بين أيرلندا والمكسيك وكينيا على تشكيل ثلاث رئاسات للمرأة والسلام والأمن، يسرني بصفة خاصة أن أعرب عن التزامنا المشترك بالنهوض بجدول الأعمال هذا. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على ملاحظاته وإلى مقدمي الإحاطات، وهم المديرة التنفيذية بحوث والمبعوثة الخاصة ديوب والسيدة أومنسا فيلاسكو، التي كان منظورها المعبر عن القواعد الشعبية نيرا للغاية.

ستركز أيرلندا في بيانها لهذا الصباح على ثلاثة أمور رئيسية يتعين علينا القيام بها لسد الفجوة المستمرة بين الخطاب والواقع بشأن المرأة والسلام والأمن. ببساطة، نحن بحاجة إلى تمكين الأشخاص المناسبين ورفع الأصوات الصحيحة وإنفاق المال على الأشياء الصحيحة.

أولا، يجب أن نركز على تمكين الأشخاص المناسبين. ولكي ننفذ ولاية مجلس الأمن المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، يجب أن نعترف بمبدأ أساسي، ألا وهو، أن من يشنون الحروب لا يمكنهم ولا ينبغي لهم أن يحتكروا وضع شروط السلام. وجهود بناء السلام التي لا تأخذ في الاعتبار بصورة رئيسية إلا احتياجات ورغبات أطراف النزاع، أو لا تأخذ في الاعتبار سواها، محكوم عليها بالفشل. وحتى ينجح السلام – والأهم من ذلك، حتى يستمر – فإنه يجب أن يكون شاملا للجميع. ونحن نعلم ذلك جيدا انطلاقا من تجربتنا في جزيرتنا. ويعني ذلك أن تستند عمليات السلام إلى مشاركة المرأة على الطاولة مشاركة كاملة ومتساوية.

ولا بديل عن المشاركة المباشرة للمرأة في محادثات السلام. ولهذا السبب، نرحب بتركيز كينيا اليوم على تمكين النساء من بناة السلام على المستوى المحلي، ولا سيما على الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات حفظ السلام في دعم مشاركة المرأة. ويكون هذا الأمر أكثر إلحاحا في سياق العمليات الانتقالية. ونشكر جميع أعضاء المجلس على عملهم المشترك فيما يتعلق بالقرار الذي قادته أيرلندا مؤخرا بشأن عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام (القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)).

ويؤكد ذلك القرار بصورة مهمة أن تفاعل عمليات السلام والحكومات الوطنية مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، ولا سيما النساء، أمر أساسي لإدارة العقبات والنكسات التي لا مفر منها على الطريق الطويل نحو السلام.

وينبغي أن يكون حفظ السلام مراعيا للفوارق بين الجنسين. وزيادة أعداد النساء من حفظة السلام جزء هام من ذلك، ولكن الأمر يتعلق أيضا بإحداث تغيير ثقافي أعمق في جيوشنا. ونحن في الواقع نتصدى لذلك التحدي في أيرلندا، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض مستقل. وفي هذا الصدد، أشكر مجموعة "نساء الشرف" والأفراد العاملين الذين تحدثوا عن ضرورة التغيير.

إننا لا نحتاج إلا إلى النظر إلى أفغانستان لفهم ما الذي يحدث عندما تُستبعد المرأة من السياسة والحياة العامة. وينبغي ألا تكون حقوق النساء والفتيات أبدا البند الأخير في جدول الأعمال، أو مسألة يجري العودة إليها بمجرد الاتفاق على كل شيء آخر. ويجب أن يقف المجلس إلى جانب النساء والفتيات الأفغانيات اللواتي لا يمكن أبدا أن يصبح محوهن من على خريطة الحياة العامة أمرا عاديا.

يقودني ذلك إلى النقطة الثانية، وهي رفع الأصوات الصحيحة. إن من الأهمية بمكان أن يستمع المجلس إلى القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وأن يصغي إليهم. ونحن بحاجة إلى سماع الحقيقة غير المنمقة إذا أردنا اتخاذ قرارات جيدة على أساس الأدلة. ونحتاج أيضا إلى الاستماع إلى طائفة متنوعة من وجهات النظر، مثل رأي السيدة أومنسا فيلاسكو التي تكلمت هنا اليوم بصراحة كبيرة. وقد جعلت أيرلندا مقدمي الإحاطات من النساء في المجتمع المدني في صميم رئاستنا في الشهر الماضي. وفي هذا السياق، فهمنا بشكل صارخ المخاطر الجسيمة التي تواجهها النساء من بناة السلام اللواتي يرفعن أصواتهن، ولا سيما المخاطر التي تواجهها مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني اللائي يتحدثن إلينا حول هذه الطاولة.

ويجب أن تكون النساء من بناة السلام قادرات على المشاركة بأمان. ويتوجب علينا، بوصفنا أعضاء في المجلس، أن نضمن ذلك. ولا يمكننا أن نسمح بإسكات النساء بسبب خطر الانتقام منهن أو من أحبائهن. وبينما نرحب كثيرا بأن أساليب العمل الافتراضية يمكن أن تسهل مشاركة النساء على مستوى القاعدة الشعبية في المجلس، فإننا نحتاج أيضا إلى رؤية عودة ممثلي المجتمع المدني ماديا إلى هذه القاعة وجلوسهم حول هذه المائدة التي تتخذ شكل حدوة الحصان. إننا نفتقد بعض الأشخاص المهمين هنا اليوم فهناك وفد نسائي من أفغانستان يزور نيويورك اليوم. وهذه المناقشة من أجلهن. إنه الواقع الذي يعشنه. وينبغي أن يجلسن هنا حول الطاولة.

تتعلق النقطة الأخيرة بإنفاق المال على الأشياء الصحيحة. وأود أن أشيد بالأمين العام على تقريره (S/2021/827)، الذي يسلط الضوء على بعض الحقائق غير المريحة بشأن الخيارات التي تتخذها الحكومات بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي، حيث تعطي الأولوية، كما يقول التقرير، للحرب على الرفاه. وإنه لأمر صادم أن الإنفاق العسكري في الكثير من أنحاء العالم، حتى في ذروة جائحة عالمية، كان أكبر من الإنفاق الصحي المرتبط بالجائحة.

وتبين الأدلة بوضوح وجود صلة وطيدة بين العسكرة وعدم المساواة بين الجنسين. وسيكون العالم مكانا مختلفا وأفضل بكثير لو كان للرفاه الأفضلية على الحرب، ولا سيما من خلال الاستثمار في رفاه النساء والفتيات. ومن شأن القيام بذلك انتشال مجتمعات محلية بأكملها من الفقر والتهميش وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع، يعمها السلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعهدت أيرلندا مؤخرا بتقديم مبلغ ١,٥ مليون دولار لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني على مدار خمس سنوات، وذلك لتقديم الدعم المباشر إلى النساء العاملات في بناء السلام والمنظمات التي تقودها النساء على مستوى القاعدة الشعبية. كما أننا نساهم منذ أمد بعيد في صندوق بناء السلام، الذي يقوم بدور قيادي من خلال تخصيص ٤٠ في المائة من استثماراته لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

لقد دعوتنا، سيدتي الرئيسة، إلى إعلان التزامنا السياسي بزيادة الاستثمار في المرأة والسلام والأمن وبناة السلام من النساء. وأيرلندا ملتزمة التزاما كاملا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملها هنا في المجلس وفي سياق مشاركتها في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وبصفتها عضوا في مجلس إدارة الاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وفي إنفاقنا على التعاون الإنمائي.

ونحن ملتزمون أيضا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن داخل بلدنا لأن ذلك ليس مجرد شاغل يتعلق بالسياسة الخارجية يقتصر على البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويجب عدم السماح بتعثر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبينما نسعى إلى إيجاد عالم أكثر مساواة وسلاما، يجب أن نلتزم بتمكين الأشخاص المناسبين ورفع الأصوات الصحيحة وإنفاق المال على الأشياء الصحيحة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على ملاحظاته القيمة. وأشكر السيدة سيما سامي بحوث ومقدمي الإحاطات الآخرين على عروضهم الثاقبة. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشتنا المفتوحة اليوم وأشكر الرئاسة الكينية على تحقيق ذلك.

في حالات كثيرة، تكون النساء ضحايا للنزاع، ولكنهن أيضا عوامل فاعلة للسلام. فالمرأة تتمتع بقدرة فريدة على سد الفجوات بين الجماعات المتنازعة في مجتمعاتها المحلية وعلى أداء دور مهم في الاستجابة لحالات الطوارئ.

وخلال جائحة مرض فيروس كورونا ثبتت بوضوح فعالية القيادة النسائية.

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نحن نشاطر الأمين العام رأيه بأنه قد أُحرز تقدم واعد. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن تمثيل المرأة في صنع القرار في بعض الأماكن هو تمثيل ناقص، وقد استُبعدت من القوى العاملة وتعرضت لأعمال عنف متصاعدة. وقد تم تقييد قدرتها. إن هذا التهميش يعوق منع الأزمات والتعافي منها، وخاصة حين يؤثر ذلك على صون السلم والأمن الدوليين، بصفة عامة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى بذل جهود أقوى لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية بما يتماشى مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل أن تُحدث المرأة تحولا في ميدان السلام والأمن. ونود في هذا الصدد تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لنا أن نقدر تجارب المرأة ومعارفها وفهمها وخبرتها في جميع الميادين، بما في ذلك ميدان السلام والأمن. علاوة على ذلك، ينبغي أن نواصل إزالة الحواجز المستمرة والضغط من أجل إحداث تحولات جذرية لضمان المشاركة الكاملة للمرأة كشريكة متساوية من المراحل المبكرة لكل عملية سلام وكل عملية سياسية. فينبغي ضمان وتعزيز حقوقها ومصالحها واحتياجاتها على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية. وينبغي في الوقت ذاته تزويد المرأة بالمعرفة والمهارات ذات الصلة حتى تشارك بصورة مجدية في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا، تقع مسؤولية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على عاتق جميع الدول الأعضاء. ولذلك ينبغي لجميع الدول أن تتخذ المزيد من الإجراءات الملموسة والجريئة لضمان تعميم أدوار المرأة في الأطر القانونية والسياسات والاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بالسلام والأمن على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أنها تتطلب نهجا شاملا يُشرك جميع شرائح المجتمع، فهي عملية لكل فرد دور فيها يؤديه وإسهام يقدمه. ولذلك فإن أي خطة عمل يجب أن تشمل جميع أصحاب المصلحة – الرجال والنساء والبلدان النامية والمتقدمة النمو وممثلي الحكومات والبرلمانات والهيئات القضائية ووكالات إنفاذ القانون والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجال بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى امتثال مجتمع المانحين على الصعيد العالمي لنسبة ما لا يقل عن ١٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية تُكرس لتعزيز المساواة بين الجنسين في البلدان المتضررة من النزاعات.

إن زيادة مشاركة المرأة في كل مجال من مجالات الحياة هي أولوية رئيسية بالنسبة لفييت نام. فنحن ندرك أن المرأة وتمكينها أمران حاسمان للنهوض بثقافة السلام، استنادا إلى معرفتها وتسامحها وتفهمها وحكمتها الفعلية. إن بإمكان المرأة أن تؤدي دورا حيويا في تثقيف الشباب على تقدير السلام، وليس الحرب. ولذلك فإن دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام قد تم إدماجه في الأطر والسياسات القانونية لفييت نام.

وفي مساهمتها في بعثتي الأمم المتحدة النبيلة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، يمثل عدد النساء الفييتناميات حاليا ٢١ في المائة من العاملين في وحداتنا العسكرية. وما فتئت المرأة في فييت نام تؤدي دورا لا غنى عنه، في حالة الحرب أو السلام، وفي الدفاع عن البلد أو في بنائه. في الوقت الراهن يمثل عدد النساء في المناصب القيادية العليا في الوكالات الوزارية أكثر من ٣٠ في المائة.

في الختام، نود أن نكرر استعدادنا والتزامنا بالتضافر مع المجتمع الدولي في جهود مشتركة لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

السيد الأدب (تونس): في البداية أشكر الأمين العام، والسيدة سيما بحوث، والسيدة بينيتا ديوب، والسيدة سيليا أومنسا فيلاسكو على إحاطاتهم القيمة. وأجدد باسم تونس خالص تهانينا للأمينة العامة المساعدة السيدة سيما بحوث بمناسبة تعيينها على رأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونرحب بمشاركتها في جلسة اليوم ونتطلع للعمل معها.

نجتمع للسنة الثانية على التوالي حول أجندة المرأة والسلم والأمن ونحن لا نزال نواجه جائحة عالمية أصبحنا نعي أكثر من أي وقت مضى مدى تفاوت انعكاساتها على النساء والفتيات، لا سيما في مناطق النزاع.

وكما أشار تقرير الأمين العام (S/2021/827)، فإن التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زال بعيدا بأشواط عن تحقيق الالتزامات والوعود التي قطعناها منذ أكثر من عقدين. فرغم كل الجهود المبذولة، لا تتجاوز نسبة النساء المشاركات في عمليات السلام الأممية ٢٣ في المائة، كما أن عددهن ضمن القوات العسكرية لعمليات السلام لا يتعدى ٥,٢ في المائة. وفي المقابل، تظل الاعتبارات الجنسانية غائبة عن السياسات والتوجهات العامة، خاصة في أوقات الأزمات. وعلى سبيل المثال، وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن أغلب الإجراءات المعتمدة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجنسانية. وهو الشأن كذلك بالنسبة إلى الأزمات الإنسانية، التي تفتقد بشدة التمويل الكافي لدعم الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات.

إن تحقيق السلام وإعادة البناء بشكل أفضل مرتبطان بسعينا جميعا إلى اعتماد نهج شامل يقوم على ضمان المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات بناء السلام، وهو ما يتطلب مزيد التنسيق وتضافر جهود كل الأطراف على جميع المستويات وخلال كافة مراحل عمليات السلام. فيجب ألا تظل النظرة للمرأة على أنها ضحية وفئة هشة، بل شريك كامل وفاعل في مسارات السلام وصنع القرار.

تجدد تونس التزامها بتنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن وسعيها إلى المساواة الكاملة بين الجنسين، وهو هدف طالما عملنا على تحقيقه على المستويين الوطني والدولي, وقد تُوجت هذه التوجهات الوطنية بمسار مطرد لتعزيز تقّلد النساء التونسيات مناصب عليا في الدولة، بما في ذلك رئاسة الحكومة التونسية للمرة الأولى في تاريخ بلادنا والعالم العربي.

كما تواصل تونس العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وذلك من خلال الخطة الوطنية، التي تم اعتمادها في سنة ٢٠١٨، علاوة على تطوير عدد من الخطط القطاعية التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن من مختلف جوانبها السياسية والأمنية والحقوقية والتنموية.

وعلى المستوى الدولي، تعمل تونس على دعم وتعزيز التعاون الهادف إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والفاعلة للنساء في مسارات السلام، وغيرها من المسارات القيادية. وفي هذا الإطار، ترحب تونس بمبادرة الأمين العام حول العمل من أجل حفظ السلام، التي تسعى خاصة إلى حشد الدعم النسوي لمسارات السلام وإلى تعزيز الاستثمار في مشاركة النساء المحليات.

وأخيرا وليس آخرا، تعمل تونس على إيجاد حلول مبتكرة لتمكين النساء وتعزيز مشاركتهن الكاملة، بما في ذلك عبر تسخير وسائل التكنولوجيا الحديثة. ومن هذا المنطلق، شاركت تونس بفاعلية في منتدى جيل المساواة، الذي عقد في فرنسا والمكسيك، وترأست في هذا الإطار مجموعة العمل حول التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهي مجموعة تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين وضمان النفاذ الآمن للنساء والفتيات إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة.

تؤمن تونس بأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة يجب أن تتبلور على أعلى مستويات القيادة وصنع القرار.

ومع ذلك، فإنه من الضروري أن تتبع عمليات السلام نهجا أشمل يسمح بتشريك واسع للفئات المختلفة المعنية على المستويين الوطني والمحلّي، بما في ذلك النساء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والصحفيات والنساء المدافعات عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار نجدّد دعوتنا لضمان تهيئة بيئة آمنة تمكّن كلّ هذه الأطراف من المساهمة بشكل حرّ وفاعل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ هدفنا المتمثّل في سدّ الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين بمشاركة المرأة في عمليّات السلام، لا يجب أن يكون بمعزل عن سعينا لمعالجة أعمق وأشمل لكلّ مسبّبات التمييز والإقصاء التي تحول دون الوصول إلى هذا الهدف. ومن هذا المنطلق، تدعو تونس إلى بذل مزيد من الجهود وتسريعها لوضع حدّ للعوائق القانونية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفاعلة والكاملة للنساء والفتيات على جميع المستويات.

وفي الختام، نجدّد عزمنا على مواصلة بناء شراكات حقيقية مع مختلف الجهات الفاعلة قصد تحقيق الأمن والسلم الدوليين عبر نهج يضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للنساء واضطلاعهن بأدوار قيادية في عمليات السلام وعمليات صنع القرار.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسفيرة سيما سامي بحوث، التي أهنئها على تعيينها مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي أقدر كثيرا التزامها الثابت وجسارتها في العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة سيليا أومينسا فيلاسكو، ممثلة المجتمع المدني.

بعد مرور ٢١ عاما على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الواضح أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا. والواقع أن عددا قليلا جدا من النساء يشاركن مشاركة مجدية في عمليات السلام، في حين يظل معظم النساء والفتيات الضحايا الرئيسيات للنزاعات في جميع أنحاء العالم. ولا يزال هناك نقص في تمثيل المرأة إلى حد كبير في دوائر صنع القرار، رغم أنه من الواضح أنه حيثما تحقق إشراك المرأة الكامل والفعال في عمليات السلام، فإن الاتفاقات المبرمة تكتسي أهمية أكبر منها عندما تستبعد. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى شمول الجميع لا يسفر سوى عن تفاقم ظروف حياة المرأة، المتضررة بالفعل جراء التحديات المتعددة الأوجه التي تحيق بها في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

ومع ذلك، لا يمكن لمجتمع أن يأمل في الازدهار في القرن الحادي والعشرين إذا استبعد نصف سكانه بصورة منهجية. ويود وفد بلدي أن يؤكد أن مشاركة المرأة في عمليات السلام هي مجرد مسألة عدالة: فإذا كان السلام مسألة جماعية، فلماذا ينبغي مناقشته وتوطيده وتحقيقه بدون المرأة؟

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالنسبة لبلد مثل بلدي النيجر يقع في منطقة تعاني من أزمات متعددة، ليست مجرد فكرة؛ بل هي عنصر حاسم للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. إن التحديات الرئيسية التي تؤثر على منطقة الساحل، بدءا من انعدام الأمن وتأثير تغير المناخ وصولا إلى مسائل التنمية الاقتصادية، لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات وتزيد من أوجه عدم المساواة القائمة.

ومن المفارقات أنه في حين أن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيات للنزاع، فإن ٢٢ في المائة فقط من اتفاقات السلام الموقعة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٩ تتضمن أحكاما محددة بشأن المرأة. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، اضطلعت المنظمات النسائية في المناطق الهشة ومناطق النزاع، بالرغم من نقص التمويل حيث أنها لا تتلقى سوى ٠,٢ في المائة من إجمالي المعونة الثنائية، بدور حيوي في إحداث تغييرات رئيسية في السياسات الحكومية. فهي ببساطة نبض الاقتصاد غير الرسمي في المنطقة. لذلك هناك حاجة إلى تخصيص مزيد من الأموال للمنظمات النسائية العاملة من أجل السلام، ولا سيما التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية.

وقد شرع بلدي النيجر في إجراء إصلاحات لتغيير الاتجاه نحو مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات عن طريق زيادة حصة المرأة في المناصب المنتخبة من ١٥ إلى ٢٥ في المائة والتعيينات في المناصب الحكومية العليا من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة. وعندما تتقلد المزيد من النساء مناصب قيادية في القطاع العام، يمكنهن إحداث تحول جذري في السياسة العامة بطرق تحدث تغييرا هيكليا. وعلاوة على ذلك، بدأت النيجر، على غرار ٣٠ بلدا أفريقيا آخر، في تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل تحقيق السلام والأمن للمرأة، وقد وُضعت الخطة بعد عملية تشاور شارك فيها النساء والرجال من جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بوضع إطار الاتحاد الأفريقي القاري القائم على النتائج للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. ويجب دعم وتعميم هذا الإطار، الذي يشكّل خطوة رئيسية نحو تنفيذ هذه الخطة في أفريقيا.

ومن جانبها، شرعت النيجر، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل والعديد من الوفود الحاضرة في هذه القاعة، في إنشاء مجموعة أصدقاء نساء الساحل التابعة للأمم المتحدة، التي تتمثل أهدافها، من بين جملة أمور، في وضع هذا النهج وتعزيزه من خلال مراعاة البعد الجنساني الذي يشكّل حلقة وصل أساسية في نجاح جهود تحقيق الاستقرار والتنمية.

الآن وقد مكّننا التزامنا من وضع الإطار المعياري، يجب ألا تشغل النساء المقاعد حول الطاولة فحسب، بل أن يكون لهن رأي في جميع عمليات صنع القرار. وبعد ست سنوات من استعراض عام ٢٠١٥ للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من المحزن أن نلاحظ أنه لم ينفذ سوى نصف التوصيات المقدمة بشأن الخطة. ولذلك من الواضح أن هناك حاجة إلى متابعة تلك التوصيات بصوة أكثر منهجية وتنفيذها على نحو أكثر فعالية.

وبناء على ذلك، يجب على مجلس الأمن أيضا بذل المزيد من الجهد. والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني مهمة ويجب تعزيزها. ولا يمكن سد الفجوة بين طموحنا والتزاماتنا وواقعنا ما لم ندعم بشكل كاف العمل الذي تضطلع به النساء العاملات في مجال بناء السلام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشابات من بناة السلام اللاتي يواجهن أعمال انتقامية خطيرة بسبب عملهن الحيوي.

وفيما يتعلق بإدماج المرأة في عمليات السلام، يمكن للأمم المتحدة أن تضع استراتيجيات تكفل إدماج المرأة وتقدم تقارير منتظمة عن التدابير التي يتعين اتخاذها لسد الثغرات. ومن الضروري إشراك

الجهات الفاعلة الوطنية لكفالة إجراء تحليلات محددة السياقات، بدءا من مرحلتي التفاوض والوساطة حتى مرحلة التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تدعو النيجر، بوصفها بلدا مساهما بقوات، إلى مشاركة المرأة مشاركة أكثر فعالية في عمليات السلام، ولا سيما من خلال عنصر الشرطة.

وختاما، أؤكد أن معالجة بعض أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز ضد النساء والفتيات لا تزال أساسية لمنع نشوب النزاعات. ولا يزال الحصول على التعليم حقا أساسيا، ولكنه أيضا ركن من أركان منع نشوب النزاعات ووسيلة لكفالة حصول المرأة على ما يلزمها لتأخذ مكانها المستحق في صنع القرار والقيادة. وباختصار، إن رفض الاعتراف بحقوق المرأة وحمايتها يعني اختيار تأجيج النزاع وتقويض أسس التنمية. وهذا ليس بخيار يمكن أن نتخذه.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، السيدة الرئيسة، وأشكركم على رئاسة المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية بحوث والمبعوثة الخاصة ديوب والسيدة أومنسا فيلاسكو على إحاطاتهم.

إن حماية المرأة في النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركتها السياسية والنهوض بحقوقها ومصالحها بصورة شاملة، كما يتضح من إحاطات الأمين العام وغيره من المتكلمين، تظل مهام جسيمة. وفي ظل جائحة متفشية واضطرابات متزايدة وتعرض المكاسب التي تحققت بالفعل لخطر الانتكاس، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده وأن ينسق إجراءاته وأن يولي أهمية أكبر للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي لنا أن نزيد من حماية المرأة في النزاعات المسلحة.

وفي فلسطين، أدت النزاعات في غزة في أيار/مايو إلى مقتل ٣٨ امرأة وإصابة ٣٩٨. وقد عاشت المرأة الفلسطينية طويلا في ظل الاحتلال. وفي أفغانستان، دفعت النساء ثمنا باهظا للحرب التي دامت ٢٠ عاما. وهن يواجهن مخاطر وتحديات هائلة بسبب الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية مؤخرا. وفي مناطق النزاعات الأخرى، لا يزال الاتجار بالنساء والأطفال والعنف الجنسي يحدثان من وقت لآخر. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم التحديات التي تواجهها النساء في حالات النزاع.

ومن أجل تعزيز حماية المرأة في النزاعات، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بشكل كامل في الصعوبات والاحتياجات الفعلية التي تواجهها وأن يقدم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. ويلزم اتخاذ تدابير شاملة قوية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاعات، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنهاء الانتهاكات والتهديدات التي تتعرض لها النساء من قبل القوى الإرهابية والمتطرفة. وفي سورية والعراق، لا يزال عدد كبير من أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب محتجزين. فينبغي للبلدان المعنية أن تتحمل مسؤولياتها وأن تسرع عملية الفرز والإعادة إلى الوطن.

ويوفر منع نشوب النزاعات ونزع فتيلها الحماية القصوى للمرأة. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وإيجاد تسويات سياسية للمسائل الساخنة وحل النزاعات سلميا بالحوار والوساطة والتشاور حتى يتسنى لجميع النساء والأطفال التمتع بالسلام والعيش في ظله.

وينبغي لنا أن ندعم قيام المرأة بدور أكبر في حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أن تتواصل بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلام مع البلدان المعنية وأن تنسق معها بشكل كامل وأن تدعم، بناء على الظروف المحلية، مشاركة النساء والمنظمات النسائية المحلية في عمليات السلام وأن تكفل تمثيل المرأة وصوتها في محادثات السلام والترتيبات السياسية.

وينبغي أن تحظى مشاركة المرأة في حفظ السلام بدعمنا المستمر. وفي سياق التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها، ينبغي الاستمرار في كفالة تكافؤ الفرص لتعليم المرأة وتدريبها وبناء قدراتها ودعم تولي المرأة أدوارا قيادية مهمة في مثل هذه العمليات.

إن مشاركة المرأة في حفظ السلام، بطبيعة الحال، ليست من أجل المؤشرات العددية وحدها. فالأهم من ذلك ضرورة الاستفادة من

المزايا الفريدة للمرأة في مجالات مثل حماية الفئات الضعيفة والتوعية المجتمعية لتحسين الأداء العام لعمليات حفظ السلام بشكل ملموس.

وتدافع الصين بنشاط عن مشاركة المرأة في حفظ السلام وتدعمها. وقد أرسلنا أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة إلى مختلف عمليات حفظ السلام على مدى العقود الثلاثة الماضية. ويقف حفظة السلام من النساء الصينيات في الخطوط الأمامية لإزالة الألغام ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي العام الماضي وحده، اكتشفت وحدتهن الهندسية ودمرت أكثر من ٢ ٢٠٠ لغم، مما أدى إلى إيجاد مناطق آمنة جديدة للشعب اللبناني.

وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يتولى فريق مؤلف من ١٠ نساء من حفظة السلام الصينيات تأمين أحد مخيمات اللاجئين ويقمن بدوريات لمسافات طويلة ويتبادلن المعارف بشأن حقوق المرأة ومصالحها مع السكان المحليين، بل ويعلمن اللغات الأجنبية في مدرسة ابتدائية في المخيم.

وينبغي لنا أن ننهض بتمكين المرأة اقتصاديا بقوة أكبر. فالحواجز المختلفة التي تعترض سبيل المرأة في سياقات النزاع تمثل في الأساس ثغرات إنمائية. وأهم عائق هو الفجوة الإنمائية. وتمكين المرأة الاقتصادي أمر أساسي من أجل الارتقاء بها سياسيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مناطق النزاع بنشاط على استعراض زيادة الاستثمار في تعليم المرأة ومساعدتها في تغيير مصيرها بالمعرفة. وينبغي تشجيع ودعم مباشرة النساء للأعمال الحرة حتى تتمكن المرأة من التحرر من الفقر بجهودها الخاصة. وينبغي لهيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تولي الأولوية لدعم تمكين المرأة اقتصاديا.

ويتعين أن تشمل الولايات المسندة إلى بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثاتها لحفظ السلام تقديم مزيد من الدعم لتنمية المرأة وتمكينها اقتصاديا. وتتعاون الصين بنشاط على المستوى الدولي بشأن قضايا المرأة لتعزيز النهوض بالمرأة عالميا. وفي السنوات الأخيرة، نفذنا ١٠٠ مشروع لصحة الأم والطفل و ١٠٠ مشروع من مشاريع "المدارس السعيدة" في البلدان النامية. ودربنا ١٣٠ ٠٠٠ من المهنيات في مختلف الميادين في البلدان النامية، وبذلك قدمنا دعما قويا لتمكين المرأة في تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت الصين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جائزة لتعليم الفتيات والنساء. وقد منحنا الجائزة حتى الآن لعشر منظمات من بلدان مثل زمبابوي وكينيا وجامايكا لتشجيع المزيد من الناس على العمل من أجل تعليم الفتيات والنساء لتوحيد الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم على الصعيد العالمي.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، للعمل على التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النهوض بالمرأة على الصعيد العالمي من أجل بناء مجتمع مستقبل مشترك وأفضل للجميع، بمن فيهم النساء.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أولوية للمكسيك، وهي الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام. وكذلك نشكر السيد أنطونيو غوتيريش والسيدة سيما سامي بحوث، التي ترجو لها المكسيك كل النجاح في منصبها الجديد. كما نشكر السيدة بينيتا ديوب والسيدة سيليا أومنسا فيلاسكو على إحاطتيهما.

إننا ملتزمون التزاما كاملا، تماشيا مع سياستنا الخارجية المناصرة للمرأة، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات بكل تنوعهن. فمشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية في متوالية السلام برمتها أساسية لصون السلم والأمن الدوليين، وكذلك لضمان السلام المستدام.

إن عدم المساواة بين الجنسين، الذي يظل يجسد النظم الأبوية وكراهية النساء والتوزيع غير المتكافئ للسلطة في العالم، هو أحد الأسباب الجذرية للنزاعات. ولذلك السبب، تتمثل إحدى الأولويات في مواصلة تنفيذ الإجراءات باتباع نهج جنساني ومتعدد الجوانب يراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، ولا سيما اللواتي ينتمين إلى أكثر الفئات استبعادا في المجتمع، مثل نساء الشعوب الأصلية والسكان

المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

صحيح أن لدينا إطارا قويا - ١٠ قرارات لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والتزاماتنا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومنهاج عمل بيجين؛ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكن، كما أشارت المكسيك مرارا وتكرارا، فإن الوقت قد حان لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ جميع تلك الالتزامات، لأن التقدم المحرز يظل محدودا للغاية.

وفي هذا العام، اعتمدت المكسيك أول خطة عمل وطنية لها في سياق متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكبلد مساهم بأفراد في عمليات السلام، تشكل النساء النظاميات حوالي ٣٥ في المائة من الأفراد الذين نشرناهم.

ولكن يساورنا القلق لأن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام لا تزال منخفضة بسبب الحواجز العديدة التي تواجهها في مختلف مراحل التوظيف والتدريب والاختيار والنشر وتنفيذ العمليات. وفي ذلك السياق، نشيد بكندا وصندوق مبادرة إلسي على دعمهما للحكومات، مثل حكومة بلدنا، التي ترغب في كسر تلك الحواجز وزيادة عدد النساء في عمليات السلام.

ونعلم جيدا أن نشر المرأة أساسي لاستمرار الاتصالات المفتوحة وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية المضيفة. ويعتبر نشرها أساسي أيضا في بناء الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني. وتسهم النساء في تعزيز أصوات ومطالب الناشطات والوسيطات وبناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وتحديد الثغرات القائمة وتبادل المعلومات المهمة التي يمكن أن تساعد في إنشاء نظم للإنذار المبكر ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن يتعين علينا الاستثمار في تحسين ظروف العمل والبنية التحتية المادية لتمكين النساء العسكريات والشرطيات من المشاركة بشكل أكبر في عمليات السلام.

وبالمثل إذا أردنا أن نكفل المشاركة المتساوية في هذه العمليات من الضروري ضمان السلامة البدنية للمرأة ورفاهها، فضلا عن اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال التمييز أو العنف، سواء كان ذلك تحرشا أو استغلالا أو اعتداء جنسيا.

لذلك تؤيد المكسيك مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وتشجعه على ضمان أن تشمل جميع مراحل التخطيط وتنفيذ الولايات واستعراض البعثات في جميع العمليات الانتقالية تحليلا جنسانيا شاملا. ونؤيد أيضا دعوته "من أجل العمل: المرأة تُحدِث تحولاً في ميدان السلام والأمن".

ومن الضروري أيضا إشراك الجهات الفاعلة المحلية مثل بناة السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع مراحل السلام والعمليات السياسية، علاوة على أنه شرط أساسي للملكية الوطنية ولتحقيق الانتعاش الشامل في أعقاب الجائحة.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث هذا الجهاز على مواصلة إشراك أصوات النساء في تقديم الإحاطات في مداولاتنا واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهن. وندين الأعمال الانتقامية والتخويف والعنف المتزايدة ضدهن.

إن آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على النساء والفتيات غير متناسبة وهي موثقة بشكل جيد. وتدعو المكسيك بقوة جميع الدول إلى الامتناع عن نقل الأسلحة في حالات معينة، بما في ذلك في حالات خطر استخدامها في أعمال العنف الجنساني، فضلا عن الحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تمكّن من استخدام العنف ضد النساء والفتيات.

ومن المهم أيضا زيادة الاستثمار في كفالة إشراك المرأة باستمرار في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المحلية وكذلك في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والحد من العنف المجتمعي، الأمر الذي يساهم في التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضا إشراك المرأة في إصلاح قطاع الأمن نظرا لأهميته في بناء المؤسسات في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان أن تكون جميع العمليات التي تقودها المنظمة شاملة للجميع وأن تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة لمختلف النساء في صميم مفاوضات اتفاق السلام. وستواصل المكسيك، بصفتها الرئيس المشارك مع أيرلندا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس العمل على تحقيق تلك الأهداف. وستسعى أيضا إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي انطلق هذا العام في منتدى الأمم المتحدة لجيل المساواة المعني بالمرأة.

في الختام، واقتناعا منها بأن مستقبل البلد لن ينجح إلا بالمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة، تؤكد المكسيك مجددا التزامها تجاه النساء والفتيات في أفغانستان وتدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (بالإنكليزية)**:** تؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

نشكر الأمين العام على تقريره المهم للغاية (S/2021/827) ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. ونرحب بالسيدة بحوث في أول إحاطة تقدمها إلى مجلس الأمن ونتطلع إلى استمرار القيادة القوية من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. إن المناقشة السنوية للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن ليست المناسبة الوحيدة التي ينبغي أن نركز فيها على هذا الموضوع خلال العام بل إن علينا تناولها على مدار السنة. وهو وقت لتقييم المجالات التي فشلنا فيها وتلك التي اتخذنا فيها خطوات إلى الأمام.

إن الحالة في أفغانستان تطرح سؤالا واضحا عما إذا كنا قادرين، بصفتنا المجلس، على الدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية وعمليات السلام وكيف يمكننا ذلك. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في أي مكان بدون النساء.

وليست التقارير التي تفيد بأن العنف الجنسي الواسع النطاق المتصل بالنزاع في إقليم تيغراي الذي وصفه الأمين العام بأنه ”مروع إلى حد لا يوصف ولكنه نمط مألوف“ سوى مثال واحد على استمرار العنف الجنسي ضد النساء والفتيات – ويرتكب معظمه دون عقاب ولا يبلغ عنه على النحو الذي تبينه قوائم الأمم المتحدة.

لقد تعرضت النساء للاعتداء أو التعذيب أو الاحتجاز لمشاركتهن في احتجاجات من بيلاروس إلى ميانمار. وهدفت أعمال القتل المستهدفة للقاضيات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان طوال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ إلى إسكات النساء في أفغانستان. ونحن بصفتنا المجلس، لا نستطيع السماح بذلك الصمت.

ويبين التقرير الذي قدمه الأمين العام ذلك التقدم التدريجي والبطيء في بعض الأحيان في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على العديد من النقاط.

ولا تزال قيادة الأمم المتحدة في تشجيع ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة أساسية من سوريا إلى اليمن ومن ليبيا إلى جنوب السودان. وما زال التقدمنا الذي نحرزه بطيئا في هذا الصدد ويقوض عدم وجود أحكام جنسانية في اتفاقات وقف إطلاق النار مشاركة المرأة في عمليات السلام في المستقبل. وتستطيع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية دعم تلك القيادة. ويوفر الاستثمار في حفظة السلام من النساء والوسيطات، فضلا عن توفير الموارد للمستشارات في الشؤون الجنسانية وحماية المرأة أساسا لذلك.

وبالرغم من أن المجلس قد أكد الصلة بين المرأة والسلام والأمن منذ أكثر من ٢٠ عاما ما زالت هذه الصلة موضع تساؤل في جميع مداولاتنا تقريبا. لذلك نرحب برئاسة المرأة والسلام والأمن الثلاثية وسعيها إلى جعل هذا الموضوع في صميم جميع مناقشاتنا، بما في ذلك من خلال الإحاطات القطرية المكرسة للمرأة والسلام والأمن وزيادة مشاركة المرأة وإدماج الصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بصورة منتظمة في قرارات المجلس. ونتطلع إلى استمرار ذلك التقليد في المجلس خلال السنوات القادمة ونتعهد بمواصلة دعم هذا العمل من جانبنا.

ويضطلع فريق الخبراء غير الرسمي بدور رئيسي في دعم هذه الصلة. ونرحب بجلساته ذات الصلة وفي الوقت المناسب، ونذكر بأنه

يتعين علينا نحن لنا أولا وقبل كل شيء كفالة المضي قدما بتحليله وتوصياته في مداولات المجلس.

ولا يمكن أن تؤدي التهديدات والاعتداءات على الناشطات وممثلات المجتمع المدني إلى استبعادهن أو إلى فرض الرقابة الذاتية عليهن. وينبغي الاستماع إليهن في المجلس وعلى الصعيد المحلي. وندعو الأمم المتحدة وغيرها إلى تعزيز أطر الدعم والموارد بهدف تعزيز مشاركة المرأة وسلامتها. وتدعم إستونيا صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. إن دعم المدافعات عن حقوق الإنسان جزء من الأنشطة المتوخاة في خطة عملنا بشأن المرأة والسلام والأمن.

وعلينا أن نكسر نمط الإفلات من العقاب. إن إدراج نقاط مرجعية تتعلق بالعنف الجنسي وحقوق الإنسان، مثل نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان، ووضع معايير تتصل بالعنف الجنسي واستخدامها، بما في ذلك ضد النساء الناشطات سياسياً، كما هو الحال بالنسبة للجنة الجزاءات المفروضة على اليمن، جزء جدير بالترحيب من ذلك الجهد.

وأخيراً وببساطة، نحن بحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية والموارد. ولا تزال مسألة المرأة والسلام والأمن أولوية في عملنا اليومي في مجلس الأمن. وستواصل إستونيا، بوصفها عضواً محفزاً في الاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أنشطتها.

ويمكنني أن أؤكد للأعضاء أن عملنا مستمر إلى ما بعد فترة عضويتنا في المجلس.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم سانت فنسنت وجزر غرينادين بالشكر إلى كينيا على عقدها المناقشة السنوية المفتوحة اليوم وعلى تيسير المشاركة الشخصية للأعضاء على نطاق أوسع.

ونرحب أيضاً بمشاركة مقدمي الإحاطات: الأمين العام غوتيريش، والمديرة التنفيذية بحوث التي يسرنا عظيم السرور أن نراها في دورها الجديد، والسيدة ديوب والسيدة أومنسا فيلاسكو.

ونبدأ بالإشادة بالنساء اللاتي يواصلن الإسهام في حفظ السلام وبناء السلام بوصفهن مفاوضات ووسيطات وربات أسر معيشية ومحركات للاقتصادات وحفظة للسلام وقائدات في المجتمع المدني والسياسة. ونرحب بالالتزام الذي أُبدي لضمان مشاركة المرأة مشاركة متساوية ومجدية في البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، وكذلك في أفرقة دعم الوساطة. غير أن إدراج أحكام جنسانية على نحو متسق في اتفاقات السلام وتنفيذها بعد عقد الاتفاقات لا يزال أمراً ملحاً. ومما يثير القلق بوجه خاص عدم وجود أحكام من هذا القبيل في جميع اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم ضمانها في السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من زيادة الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فإن مشاركة المرأة عبر سلسلة السلام والأمن والتنمية لا تزال قاصرة إلى حد مروع. وإزاء هذه الخلفية نود أن ندلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولاً، مع الالتزام بالمرأة والسلام والأمن الذي أشير إليه كأولوية أساسية لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، نشيد بعمل إدارة عمليات السلام في إيجاد حيز للقيادات النسائية للتأثير على عمليات السلام على الصعيد الوطني، بما في ذلك منتدى المرأة في دارفور، وتأثيرها على اتفاق جوبا للسلام في السودان، والدعم المقدم لحماية المرأة ومشاركتها في الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يجب أن تشمل عناصر تنفيذية لدعم سعي الحكومات إلى المشاركة المتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام وفي المبادرات الإنمائية.

والواقع أن هناك حاجة إلى تمثيل أكبر للمرأة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ونرحب بالتزام الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بالمساواة في تمثيل المرأة والرجل

في جميع الأنشطة، وكذلك بعمل مكتبها في المتابعة المنتظمة للبيانات الجنسانية المتعلقة بنزع السلاح وإدماج المنظورات الجنسانية في منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حين أن تلك الإجراءات الحاسمة ضرورية، فإن الالتزام بالتحليل الجنساني المتسق على جميع مستويات العمل لا يزال مفقوداً.

ويقودنا ذلك إلى نقطتي الثانية. لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على ضرورة تطبيق التحليل الجنساني المناهض للاستعمار والمتداخل بين القطاعات كمعيار في كل جانب من جوانب عمل مجلس الأمن. وبالفعل، فإن الخبرة في إجراء هذا التحليل موجودة في الدول الأعضاء التي تكابد حالياً الآثار المستمرة لتاريخ من الاستعمار والنزاع والتقلبات الاقتصادية والبيئية، فضلاً عن العبء الإضافي الناجم عن مواجهة الجائحة.

ولا يخصص لتنفيذ الميزانية سوى ٣٦ في المائة من ٩٨ من الدول الأعضاء التي لديها خطط عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن. وتتطلب خطط العمل هذه، على وجه الخصوص، دعماً من الميزانية لتمويل برامج التوطين التي تقودها نساء المجتمع المدني. ونظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في المجتمع المدني بوصفها مهندسة لخطة المرأة والسلام والأمن والخطط المعيارية الشاملة للأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، فيجب أن تبرز خبرتها وإجراءاتها المقترحة في الحلول الرامية إلى إنهاء عدم المساواة بين الجنسين.

والنقطة الأخيرة التي نود أن نثيرها هي أنه لا يوجد أي ظرف يمكن في ظله التسامح مع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات والأطفال، بما في ذلك الأعمال الانتقامية ضد النساء العاملات في مجال بناء السلام وفي المجتمع المدني. ويجب أن نصرّ على منع العنف وعلى المساءلة عنه وعلى تغيير الظروف التي تنتجه في المقام الأول.

والتحدي الأساسي الذي نواجهه في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هو التحدي ذاته الذي يواجهنا في ضمان المساواة بين الجنسين والعدالة على الصعيد العالمي. ويجب أن نقضي على علاقات القوة غير المتكافئة. فهذا التحول أمر ملح بالنسبة للمرأة. وتغتنم سانت فنسنت وجزر غرينادين هذه الفرصة، وهي التي لها بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة تضم ٨٥ في المائة من النساء وفريق قيادة نسائياً بالكامل، لتكريم الروح التي لا تقهر للمرأة على جميع المستويات والتي تطالب بالتغيير وتعمل على ضمان العدالة الجنسانية والاجتماعية في كل مكان.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر كينيا على عقد المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة جداً. كما نشكر الأمين العام على أفكاره الثاقبة. وأشكر أيضاً المديرة التنفيذية سيما بحوث والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بينيتا ديوب والسيدة سيليا أومنزا فيلاسكو على إحاطاتهن.

إن من أهم المؤشرات لتعزيز جذور الديمقراطية والتعددية والحقوق الأساسية مدى إدماج المرأة في مؤسسات الحكم. وتعزز زيادة مشاركة المرأة في المستويات العليا من صنع القرار إلى حد كبير الحكم الرشيد، لا سيما في حالات ما بعد النزاع.

إن أول امرأة تشغل منصب رئيسة الجمعية العامة كانت من الهند – وهي فيجايا لاكشمي بانديت. وإلى جانبها، ساهمت عدة قائدات هنديات أخريات إسهاماً هائلاً في الأمم المتحدة في سنوات تكوينها، حيث صغن شكل الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وكان من بينهن هانزا جيفراج ميهتا وباغوم شريفة حميد علي ولاكشمي مينون.

وبما أن الهند في سبيلها إلى بناء المؤسسات في الداخل، فإن تلك القيادات النسائية قد جلبن خبرتهن ومنظورهن الفريدين إلى عملية بناء المعايير العالمية في الأمم المتحدة. واستمر هذا التقليد حتى يومنا هذا، حيث قدمت النساء الهنديات مساهمات ممتازة للأمم المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن تكون جميع النساء الرئيسات للجمعية العامة من العالم النامي. وكانت أول امرأة تتولى منصب رئيسة للوزراء في العالم من جنوب آسيا أيضاً. لذلك عندما نناقش دور المرأة في هيئات صنع القرار، ولا سيما في المؤسسات المتعددة الأطراف، ينبغي

لنا أولاً أن نفهم أن هذه مسألة عالمية وليست مجرد مسألة تخص البلدان النامية وحدها.

وانتقلت الهند من تنمية المرأة إلى التنمية التي تقودها المرأة. ويكفل دستور الهند مشاركة المرأة في الحكم الذاتي المحلي عن طريق تخصيص ٣٣ في المائة من مجموع عدد المقاعد للنساء. ولضمان التكافؤ، وضعت ٢٠ ولاية هندية أحكاما لتخصيص ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي للمقاعد للنساء. واليوم في الهند، هناك أكثر من ١,٣ مليون ممثلة منتخبة تقود صياغة السياسات العامة وتنفيذها على مستوى القاعدة الشعبية. بل إن لدينا جميع البانشيات النسائية على مستوى القيادات الشعبية.

وعلينا أن ننظر ليس إلى التمكين السياسي للمرأة فحسب، ولكن أيضا إلى تمكينها الاجتماعي والاقتصادي. وينطوي ذلك على مجموعة معقدة من المسائل المتصلة بالحوكمة، التي يتعين معالجتها بطريقة شاملة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الفجوة الرقمية المتنامية إلى إبعاد المرأة عن التيار الرئيسي. ومع مراعاة ذلك، لم تقم الهند بالعديد من المبادرات الرقمية التي تركز على المواطنين فحسب، بل ركزت أيضا تقديم تلك الخدمات للنساء من أجل تقليل الفجوة بين الجنسين في الهند الرقمية. وفتحنا حسابات مصرفية على الإنترنت لـ ٤٣٠ مليون شخص، أكثر من ٥٥ في المائة منهم من النساء. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا، ساعدت تلك المبادرة في التحويلات المباشرة للاستحقاقات إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون امرأة.

وما برحت الهند تشارك مشاركة نشطة في المداولات المتعلقة بالمسائل التي تركز على تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وخلال العقدين الماضيين، تعززت إلى حد كبير الأطر المعيارية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين.

وتؤيد الهند تأييدا تاما نهج الأمين العام القاضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكانت الهند أول بلد يساهم في الصندوق الاستئماني للأمين العام لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووقعت أيضا على الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما في عام ٢٠١٧. وانضم رئيس وزراء الهند نفسه إلى منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٧، صنعت الهند التاريخ بنشر أول وحدة شرطة مشكلة بالكامل من النساء في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ليبريا. وعملت تلك الوحدة في ليبريا لمدة عقد من الزمن، وكانت من خلال عملها مثالا على الكيفية التي يمكن بها لنشر المزيد من الأفراد النظاميين من النساء أن يساعد الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال وداع وحدة الشرطة الهندية المشكلة، أكد رئيس ليبريا آنذاك على مساهمة القوة في

”إلهام المرأة الليبرية، وإضفاء روح المهنية عليها، وتشجيعها على الانضمام إلى العمليات التي تحمي الأمة“.

واليوم، ينتشر فريق المشاركة النسائية من الهند في جمهورية الكونغو الديمقراطية كجزء من الكتيبة القابلة للنشر السريع في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تعهدنا بتشكيل وحدة شرطة نسائية في إطار نظام القدرة على التأهب لعمليات حفظ السلام.

ويقوم حفظة السلام الهنود بدور توجيهي هام لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. فقد قامت الرائد سومان غواني، وهي امرأة هندية من حفظة السلام تم إيفادها في وقت سابق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بتوجيه أكثر من ٢٣٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وكفلت وجود المراقبات العسكريات في كل موقع من مواقع أفرقة البعثة. كما أنها دربت قوات حكومة جنوب السودان وساعدتها على إطلاق خطة عملها لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتقديرا لما قدمته من خدمات، تم اختيارها لجائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين لعام ٢٠١٩.

ومن المهم أن تركز الأمم المتحدة بنشاط على المسائل المتصلة بدور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق أفغانستان. وعلى نحو ما أكد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، نأمل أن تحظى حقوق المرأة بالحماية الكاملة وأن يتم التعبير عن رأيها على النحو الواجب عند تشكيل مستقبل أفغانستان.

والهند على استعداد للمشاركة مع جميع شركائها للعمل على ضمان المشاركة المجدية للمرأة وتعميم اعتبارات المرأة والسلام والأمن لبناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية وقادرة على الصمود.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من فيلسوف بارز، هو سوامي فيفيكاناندا:

”لا سبيل لرفاه العالم ما لم يتحسن وضع المرأة. فلا يمكن لطائر أن يطير بجناح واحد“.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقديم تقييماته لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واستمعنا باهتمام شديد إلى البيانات التي أدلى بها ضيوفنا: وكيلة الأمين العام السيدة بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة ديوب؛ والسيدة أومنزا فيلاسكو.

تؤكد مناقشة اليوم على أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اعتمد قبل أكثر من ٢٠ عاما. وتتمثل إحدى المهام الهامة لمجلس الأمن عند تنفيذ تلك الوثيقة في ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام وفي الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي كلمة ألقاها رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، في المنتدى الثالث للمرأة الأوروبية الأسيوية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في سانت بطرسبرغ، قال:

”إن المشاركة النشطة للمرأة في البحث عن حلول للتحديات العالمية والمحلية، إلى جانب مشاركتها الاستباقية في جميع مجالات الحياة، تصب في المصلحة العامة وتساعد على الاستفادة من الإمكانات البشرية إلى أقصى حد. واليوم، لا شك أن ذلك عامل رئيسي لإحراز التقدم، في المضي قدما وإحداث تغييرات ملموسة في جميع أنحاء العالم، سواء داخل فرادى الدول أو في جميع أنحاء العالم“.

ويبرز التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2021/827) التقدم الكبير المحرز في العديد من المجالات من حيث تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الأهمية بمكان تجنب الازدواجية في العمل الذي تضطلع به مختلف الهيئات التابعة لمنظمتنا. وتشارك الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام بنشاط في العمل على تعزيز دور المرأة، وحماية حقوقها، وكفالة المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة لنا في مجلس الأمن، فينبغي أن نركز على الحالات التي تشكل تهديدا وشيكا للسلم والأمن الدوليين، وفقا لصلاحيات مجلس الأمن.

وجرى كثيرا التشديد خلال هذه المناقشة على أهمية وضع استراتيجيات وخطط إقليمية ووطنية، وإقامة هياكل وطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن مقتنعون بأنه يجب ألا تعتمد هذه التدابير إلا عندما تكون هناك حاجة موضوعية ناشئة عن وجود نزاع مسلح أو حالة تسوية بعد انتهاء النزاع. ولا يمكن تبرير التوسع الروتيني للهياكل البيروقراطية في حال عدم وجود نزاع أو حالة معرضة لنشوب نزاع. وينبغي أن تكون جميع النهج مصممة خصيصا للحالة المحددة وألا تكون نهج واحدة يناسب الجميع. فالأمر الأهم هو النتيجة، وليس مظهر العمل.

ويجب أن تشارك المرأة نفسها مشاركة فعالة في البحث عن حل للمشاكل القائمة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للأمين العام على التزامه الشخصي بتحسين مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام ومفاوضات السلام والعمليات السياسية. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى وضع تدابير إضافية لزيادة دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول التي تمر بحالات النزاع المسلح أو في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع. ويعد استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب

والجزاءات الاقتصادية المسيسة أمرا غير مقبول على الإطلاق، لأن ضحايا هذه الجزاءات هم، أساسا، النساء. ويلزم اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة وتوسيع نطاق حصولها على الموارد المالية والمادية والتكنولوجيا الحديثة.

إند تمكين المرأة، والقضاء على الفقر، وزيادة الفرص في مجال التعليم من الأولويات الرئيسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأسر والأمهات والقيم الأسرية التقليدية، التي تشكل الأساس الأخلاقي لأي مجتمع ومفتاح التنمية الناجحة للمجتمعات حاليا وفي المستقبل. وينبغي أن تكون هذه المسائل وغيرها في صميم عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بغية الإسهام بصورة إيجابية في التطوير التدريجي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق توافق حقيقي في الآراء بشأن هذا الموضوع.

ويود الاتحاد الروسي من جانبه أن يؤكد من جديد استعداده للتفاعل البناء مع جميع الدول الأعضاء المهتمة للنهوض بقضايا المرأة في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى إجراء حوار قائم على المساواة والاحترام المتبادل، مع مراعاة وجهات النظر البديلة بروح الأسس الديمقراطية للأمم المتحدة ووفقًا لمبادئ ميثاقها.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر كينيا على عقدها مناقشة اليوم، ولا سيما تيسيرها مشاركة عموم الأعضاء فيها. إن الاستماع إلى الجميع أمر ذو أهمية حيوية لعمل مجلس الأمن. وأود في ذلك الصدد أن أشكر الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية بحوث والمبعوثة الخاصة بينيتا ديوب على إحاطاتهم. كما أتقدم بشكر خاص للسيدة أومنسا فيلاسكو.

حان الوقت لكي نهتم بمشاركة المرأة بجدية. ويسلط تقرير هذا العام (S/2021/827) الضوء على اتجاه زيادة الإنفاق العسكري العالمي. وإذا كان تحقيق السلام والأمن هو هدفنا، فينبغي لنا أن نستثمر أكثر في مشاركة المرأة وحمايتها، ليس كغاية في حد ذاتها ولكن كشرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار.

لقد طلبتم منا، سيدتي الرئيسة، أن نقدم التزامات اليوم. ولذلك، فإن النرويج ستضاعف، في خطة عملنا الوطنية المقبلة بشأن المرأة والسلام والأمن، هدف التمويل في هذا الميدان بمقدار أربعة أمثال. ومع ذلك، فإن معالجة نقص التمويل وحدها ليست كافية.

إن النرويج موجودة في أكثر من ٥٠ بلدا متضررا من النزاعات والأزمات، وندعم بشكل مباشر أو غير مباشر عددا من عمليات السلام. ونحن ملتزمون التزاما عميقا في كل واحدة من هذه العمليات بالمشاركة الكاملة والموضوعية للمرأة. وقد حددنا معايير عالية، ولكن لا يمكننا الوفاء بها إلا من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمعات المحلية.

والنزاعات وعمليات السلام عرضة للتغيير المفاجئ، ولكن بناة السلام من النساء يتكيفن دائما ونحن ملتزمون بتكييف نهجنا معهن. فعلى سبيل المثال، عندما تحولت المحادثات غير الرسمية في جنوب السودان إلى محادثات سلام منشطة، طالبت نساء جنوب السودان بمقعد على الطاولة. وأسفر ذلك عن إدراج أحكام وحصص تتعلق بالشؤون الجنسانية في النص النهائي للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. واليوم، هناك العديد من النساء في جنوب السودان يشغلن مناصب سياسية رئيسية. وكان لدى شركائنا القدرة والكفاءة بالفعل – وكل ما احتاجوه هو إمكانية الوصول ودعمنا الجماعي لتحقيق ذلك.

ونرحب بشكل خاص بتركيز كينيا اليوم على الاستثمار في النساء من بناة السلام وحفظة السلام. إنهن حقا عامل أساسي للنهوض بمشاركة المرأة المباشرة في جميع جوانب السلام والأمن. وما زلنا ملتزمين بمبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“، التي توجه هدفنا الجماعي المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. كما أن من شأنها تحسين تمثيل البعثات بشكل أفضل للسكان الذين تخدمهم وزيادة فعاليتها. وهذه ليست مسألة أعداد فحسب، بل هي مسألة ضمان أن يكون للمرأة على جميع المستويات تأثير مباشر وموضوعي على التنفيذ. ونحن ملتزمون بنفس القدر بضمان مشاركة المرأة في جميع

جوانب حماية المدنيين، وهو أمر حاسم الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وينبغي ألا نضحي أبدا بحق المرأة في المشاركة باسم الحماية. بل على العكس من ذلك، يجب إشراكها من البداية في تصميم التدابير والاستجابات الأمنية. فعلى سبيل المثال، تلتزم النرويج بدعم جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب أمين المظالم في كولومبيا وبالعمل مباشرة مع المنظمات النسائية في تعزيز نظم الإنذار المبكر وضمان اتباع نهج جنساني في تنفيذ التدابير الأمنية. وهذا أمر حيوي بالنسبة للنساء من بناة السلام اللائي يخاطرن بحياتهن للدفاع عن الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وحتى هنا في المجلس، وقبل عام واحد فقط، في هذه المناقشة المفتوحة ذاتها، استمعنا إلى ناشطة المجتمع المدني الأفغانية زرقا يافتالي تردد دعوات الكثيرات من قبلها إلى المجتمع الدولي لضمان عدم مقايضة حقوق المرأة ومشاركتها بوعود كاذبة بإحلال السلام (انظر S/2020/1084). وبعد مرور عام، اضطرت الكثير من النساء من أصحاب الأصوات القوية إلى الفرار خوفا من حركة طالبان. ومن المحزن أن المرأة الأفغانية ليست وحدها في تلك الحالة. فنفس الدعوات من أجل الحماية والمشاركة تُسمع بوضوح في ميانمار واليمن وسورية والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. إن الحماية والمشاركة مترابطتان وتعزز إحداهما الأخرى وهما تتطلبان التزاما قويا من المجتمع الدولي.

هناك دعوات عديدة إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة للمدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في حالات الأزمات والنزاع وما بعد النزاع. والنرويج تستجيب لتلك الدعوات. ونتعهد اليوم بالتزام آخر: توفير التمويل الأولي لإنشاء آلية جديدة تابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وستوفر هذه الآلية تمويلا مرنا لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر من أجل مشاركتهن وحمايتهن على حد سواء، لا لأمر على حساب الآخر. ونأمل أن ينضم إلينا جميع الأعضاء الآخرين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بالتزام كينيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكر المديرة الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعرب لها عن تأييدنا الكامل. كما أشكر مقدمات الإحاطات الأخريات على بياناتهن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع النساء بناة السلام في جميع أنحاء العالم، اللائي يعرضن أحيانا حياتهن للخطر. وكما قيل مرارا وتكرارا، إنه على الرغم من التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف التي وضعناها جميعا. ولم يعد الآن الوقت المناسب للأقوال بل للأفعال. وتتطلب هذه الأفعال، أولا وقبل كل شيء، زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام. والمسألة لا تتعلق بمجرد توظيفهن.

ففي مالي، على سبيل المثال، تلتزم المرأة بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وعُينت امرأة من الدرك الفرنسي برتبة لواء لتولي قيادة عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذان مجرد مثالين على قدرتنا على اتخاذ إجراءات ملموسة، ولكنهما يبينان أيضا أنه يجب علينا أن نحقق المزيد.

ويتركز اهتمامنا في هذا العام بشكل خاص على أفغانستان. فالقيود المفروضة على حقوق النساء والفتيات، وكذلك الغياب الكامل للمرأة وتهميشها على الصعيد السياسي أمر غير مقبول. ويجب على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد بحزم وبشكل لا لبس فيه على أنه لن يقبل بازدراء حقوق النساء والفتيات أو محو المكاسب التي حققتها النساء والفتيات بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

وتعمل فرنسا من أجل التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على سبيل الأولوية وتعزز دبلوماسية نسوية طموحة. فقد شاركنا في استضافة منتدى جيل المساواة مع المكسيك وأعضاء

المجتمع المدني تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومكننا المنتدى من تعبئة مبالغ قدرها ٤٠ بليون دولار، ستُستخدم من أجل دعم جهود المساواة بين الجنسين. كما أُطلق الاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني خلال تلك المناسبة.

وعلاوة على ذلك، وضعت فرنسا الصيغة النهائية لخطة عملها الوطنية الثالثة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. وتقدم فرنسا الدعم المالي لإعداد برامج لتدريب المستشارين العسكريين المعنيين بالشؤون الجنسانية وجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية المنتشرين في عمليات حفظ السلام، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وزدنا بشكل كبير مساهمتنا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما لتعزيز مشاركة المجندات في عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، ستقدم فرنسا أيضا مساهمة بمبلغ قدره ٦ ملايين يورو تقريبا في الصندوق العالمي للناجين، الذي أسسه الدكتور دينيس موكويغي ونادية مراد، للناجين من العنف الجنسي.

أطمئنكم إلى أن تنفيذ القرارات المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن سيظل محور تركيز رئيسي لعمل فرنسا في مجلس الأمن.٧

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين المتبقين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. وإن الأضواء على أطواق الميكروفونات ستُفعَّل بحيث تومض وتطفئ بشكل متقطع، وسوف تقطع الصوت عن المتكلمين وتنهي ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيدة أونيل (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتنة للإدلاء ببيانين اليوم، والثاني باسم كندا. ولكن أولا، سأتكلم باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٦٥ دولة عضوا تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونشيد بكينيا على جهودها للعودة إلى النهج الأكثر انفتاحا وشمولا الذي اتسمت به المناقشات المفتوحة قبل انتشار الجائحة. وتود المجموعة اليوم أن تشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات بحماية النطاق الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتحقيق مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع عمليات صنع القرار السياسي والسلام والأمن. لقد أحرز تقدم خلال فترة ٢١ عاما، ولكنه كان ضئيلا جدا، بما في ذلك في العمليات السياسية والأمنية، وعمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة نفسها. وتحض مجموعة الأصدقاء بقوة جميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة على أن تتطلب مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة وأن تكفل ذلك. ويجب أن يكون ذلك على سبيل الأولوية.

من الضروري أن تشارك المرأة في القرارات التي تؤثر على حياتها. إذ لا يمكن للمرأة أن تشارك إن لم تكن آمنة. ولا يمكن الاستمرار في تجاهل منع العنف ضد النساء والفتيات والحماية منه، بما في ذلك التصدي لعدم المساواة بين الجنسين.

تعرب المجموعة عن تضامنها الثابت مع النساء والفتيات الأفغانيات، اللاتي يواجهن احتمال فقدان المكاسب التي كافحن من أجلها بضراوة لأكثر من ٢٠ عاما. ونحن نرفض رفضا قاطعا أي انتهاك أو تقييد لحقوقهن. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما طالبان، على إعطاء الأولوية لحقوق النساء والفتيات ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع القرارات المتعلقة بمستقبل أفغانستان.

نشدد أيضا على ضرورة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان حصول النساء والفتيات على التعليم على نحو آمن ومنصف، نظرا للدور الحيوي الذي يؤديه التعليم في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وبناء السلام المستدام.

نهيب بمجلس الأمن إشراك المرأة بصورة منتظمة في جميع مناقشاته، ونحث المجلس على إدماج التزامات المرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا في جميع أعماله ونتائجها، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات

الخاصة ببلدان محددة وولايات البعثات. ونشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مضاعفة جهودها في التنفيذ الكامل لهذه الخطة.

نشجع أيضا على إحراز مزيد من التقدم بشأن الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام من أجل إدماج المنظورات النسائية في عمليات السلام؛ وإدماج مشاركة المرأة بوصفها مفاوضة؛ وإدماج مشاركة المرأة بوصفها وسيطة في أفرقة دعم الوساطة، وفي المناصب القيادية الأخرى في مجال السلام والأمن؛ والتصدي للحواجز التي تحول دون مشاركة النساء مشاركة مجدية في عمليات الأمم المتحدة للسلام وزيادة مشاركتهن فيها؛ والمشاركة مع النساء المحليات من بناة السلام لتنفيذ جهود الأمم المتحدة للسلام.

ثانيا، تعرب المجموعة عن قلقها العميق لأن بناة السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات عن المساواة بين الجنسين وأفراد أسرهم ما برحوا يواجهون التخويف والتهديد والعنف. ونشعر بالفزع لأن بعضا من اللواتي أطلعن المجلس على ذلك تعرضن إلى أعمال انتقامية بسبب قيامهن بذلك. وكما جاء في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، يجب على الدول الأعضاء أن تدين بشكل قاطع التهديدات والتحرش والعنف ضد النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، وأن تتصدى لها بحزم. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء المجلس، على تهيئة بيئة آمنة وتمكينية لكل من يحمي ويعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأن يفي بالتزاماته بحمايتهن ومحاسبة مرتكبيها. ويجب أن نلتزم مجددا بالمنع الشامل للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لذلك.

أخيرا، تدعو المجموعة إلى زيادة التمويل، الذي يمكن التنبؤ به، والمستدام، والمرن للمنظمات والشبكات النسائية المحلية ذات القواعد الشعبية. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2021/827)، هناك نقص مقلق في الدعم المقدم للمنظمات المحلية التي تقودها النساء والقيادات النسائية في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، لا سيما بالمقارنة مع المسار التصاعدي للإنفاق العسكري على الصعيد العالمي.

من المهم للغاية أن يعمل المجتمع الدولي الآن على سد الفجوات بين الالتزامات تجاه المرأة والسلام والأمن وتحقيقها.

أشكركم، سيدتي، على السماح لي الآن بأن أخاطب بإيجاز المجلس باسم كندا.

إن كندا مصممة الآن أكثر من أي وقت مضى في التأمل في العام المنصرم، والمضي قدما بتواضع. ونريد أن نتحدث عن نجاحاتنا، بيد أننا مصممون أيضا على أن نتشاطر علنا تحدياتنا، مع الاعتراف بأن لدينا جميعا الكثير لنتعلمه في هذه الرحلة نحو المساواة الحقيقية بين الجنسين. ومن القضايا الرئيسية التي أصبحت موضع تركيز الكنديين هذا العام سوء السلوك الجنسي في قواتنا المسلحة. وما من خدمة أو مستوى محصن من ذلك، بما في ذلك بعض كبار قادتنا. ونحن نعلم أنه لكي نعالج المسألة معالجة مجدية، حيث إننا مصممون أيضا على ذلك، يجب أن ندرس كل جانب من جوانب الثقافة التنظيمية. ونعلم أيضا أننا لسنا وحدنا في هذا التحدي.

(تكلم بالفرنسية)

إن تصدرنا لمبادرة إلسي (Elsie) للمرأة في عمليات السلام أحد دواعي فخرنا العديدة. وبالإضافة إلى بلوغ الأهداف الكمية المحددة في الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين، وهي أهم من الإحصاءات، فإن الأمر يتعلق بضمان حيز عمل يدعم المرأة، ويقضي على الممارسات الضارة والسلوكيات غير المقبولة. ونشكر أستراليا، وألمانيا، وفنلندا، والنرويج، وهولندا، والمملكة المتحدة على مساهماتها المالية. ونشكر أيضا الأردن والسنغال وليبريا والمكسيك والنيجر وتوغو على ما أظهرته من قيادة بوصفها من أوائل الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة تحت رعاية صندوق إلسي (Elsie) للمرأة.

(تكلم بالإنكليزية)

في وقت سابق من هذا العام، عقدت كندا اجتماعا خاصا بشأن المرأة والسلام والأمن، ضم جميع الوزراء العشرة الذين تعتبر إداراتهم شريكة في خطة عملنا الوطنية، بالإضافة إلى ذلك حضره رئيس أركان

الدفاع لدينا، ومفوض شرطة الخيالة الملكية الكندية. وبطبيعة الحال، بدأوا بالاستماع إلى النساء من بناة السلام أنفسهن، والشباب، وقادة السكان الأصليين وغيرهم في كندا وخارجها. وكان من بين النقاط الرئيسية التي نوقشت أهمية مواصلة دعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع جوانب صنع القرار المتصلة بالسلام والأمن وحمايتها من التعبير المادي وعلى شبكة الإنترنيت عن كراهية النساء بهدف منعها من القيام بعملها الأساسي.

لا يزال هذا الدعم وتلك المشاركة مع النساء من بناة السلام يتطلبان إضفاء الطابع المؤسسي الكامل عليهما داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشكل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العليا خطوة جديرة بالترحيب. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بعمل في تغيير المعايير، ويتطلب مساءلة حقيقية من القيادة العالمية للأمم المتحدة، بما في ذلك من المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين ورؤساء العمليات الميدانية.

إن الأزمة في أفغانستان بصفة خاصة اختبار لجميع التزاماتنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن الجوهري شمول النساء الأفغانيات من شتى المشارب في المشاركة المباشرة في جميع العمليات السياسية.

أخيرا، وفي كندا بالفعل أيضا، فإن موضوع خطة المرأة والسلام والأمن على جانب من الأهمية. ولا تزال نساء وفتيات الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والفتيات من السكان الأصليين، فضلا عن النساء والفتيات بالتحديد، وبناة السلام المتنوعين جنسيا في كندا، يواجهون حواجز غير مقبولة تقف أمام مشاركتهم الكاملة والفعالة في جميع جوانب صنع القرار. وهذا أمر نحن مصممون على تغييره، ومرة أخرى، القيام به دائما بمتواضع. وكما قال ممثلو المجتمع المدني وغيرهم من مقدمي الإحاطات أمام المجلس على مر السنين، ما من ثمة لزوم لحصول النساء على صوت؛ بل لديهن صوت، ويجب أن نستمع إليهن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسفيرة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع، في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيدة رونر – غروبانتشيتش (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني حقا أن أحضر في قاعة مجلس الأمن اليوم لأتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأنا ممتنة لكينيا على ذلك. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وتمكينهن هي القيم الأساسية والأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي. وفي جميع جهود السلام والأمن، نسترشد بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن نضع الدور القيادي للمرأة ومشاركتها الكاملة والمجدية في عمليات السلام وأعمال السلام في الصدارة. فالنساء في الميدان والمجتمع المدني والمنظمات المحلية والمنظمات الشعبية التي تدافع عن مصالحهن، شركاء هامون. ويجب أن نحرص على دعمهن بالتحدث علنا ضد التهديدات التي تعرضهن للخطر في عملهن والتصدي لتلك التهديدات.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الأمين العام لتعزيزه تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويدعم جهوده الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ونشير كذلك إلى إطلاق الاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني خلال منتدى جيل المساواة الذي استضافته فرنسا والمكسيك في باريس.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للنساء والفتيات في أفغانستان. إن الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل مجاناً وعلى قدم المساواة أمر أساسي، كما هو الحال بالنسبة لحرية التنقل. ويتوقع الاتحاد الأوروبي قيادة ومشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في المجتمع الأفغاني على نحو كامل ومتساو ومجدٍ. والرصد أمر أساسي في هذا الصدد. ونرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار الذي قاد جهود صياغته الاتحاد الأوروبي بتعيين مقرر خاص لأفغانستان ونتطلع إلى التعاون معه ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أحييها لحضورها المستمر في أفغانستان.

ويجب أن تراعي عمليات السلام المعايير والأدوار الجنسانية وأن تحل النزاعات من منظور جنساني. ولا يمكن أن تكون هذه مجرد مسألة ثانوية أو جانبية. فالمسألة ليست مجرد إضافة مصالح المرأة إلى الأنشطة البرنامجية بصورة غير مؤثرة. بل على العكس من ذلك، إنها مسألة تتعلق بالحقوق.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن تتطلب التمويل. وينبغي أن تتلقى بعثات حفظ السلام ومنظمات المجتمع المدني المخصصات اللازمة في الميزانية. وتقع المسؤولية على عاتق الدول الأعضاء في اعتماد خطط عمل وطنية، بما في ذلك اعتماد ميزانية كافية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية القيادة وفرص التدريب المراعيين للاعتبارات الجنسانية، ويتوقع من جميع عناصر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تهيئ بيئة آمنة وغير عدائية للنساء والفتيات.

إن حماية الضحايا والنهج الذي يركز عليهم، بما في ذلك من حيث تحقيق العدالة والحصول على التعويضات، أمر ضروري، لا سيما في البيئات الهشة المتأثرة بالنزاعات، وعندما يواجه الضحايا الوصم والتمييز. وتتمثل إحدى الأولويات الهامة في ضمان الحصول على الخدمات الصحية الشاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وندعو إلى تطبيق المساءلة. وحيثما يتم ارتكاب هذه الجرائم، نكرر الإعراب عن دعمنا لمجلس الأمن لإدماج العنف الجنسي وتطبيقه كمعيار للتصنيف في نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة

ونؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بالقيام بدوره في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر مرة أخرى الرئاسة الكينية على وضع هذه المسألة على جدول الأعمال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة بلدان ميكتا – المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا – ثم سأدلي، بصفتي الوطنية، ببيان قصير باسم أستراليا.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات أولويتان بالنسبة لمجموعة بلدان ميكتا. ويتطلب تحديد الأولويات على هذا النحو التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واحترام وحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن أهداف بحد ذاتها وضرورية لتحقيق السلام المستدام.

وأبرزت الأحداث التي وقعت مؤخرا في أفغانستان الأهمية الحاسمة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحقيق نتائج منقذة للحياة ومُمَكِّنة من أجل السلام والأمن هو مسعى جماعي للحكومات والمجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والنساء العاملات في مجال بناء السلام. ويجب أن نضمن أن تكون جميع النساء والفتيات في جميع النزاعات والأزمات طرفا في جهود الحل، وأن تلبي احتياجاتهن الأساسية، وأن يَلْجَأْنَ إلى العدالة حيثما تنتهك حقوقهن، وأن يستمر حصولهن على الخدمات الأساسية مثل التعليم الجيد، والعمالة والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة مع الرجل في عمليات السلام، بما في ذلك على جميع مستويات صنع القرار والقيادة، أمر أساسي لخطط العمل والسياسات الوطنية.

ومن الضروري أيضا تعميم المساواة بين الجنسين والتحليل الجنساني، كما هو معترف به في خطط عملنا وسياساتنا الوطنية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسننجح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إذا عالجنا الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وعززنا حقوق الإنسان للنساء والفتيات ودافعنا عنها. ونسلم بأن العنف الذي يتعرض له جميع النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس،

والأعمال الانتقامية، والممارسات الضارة، والاتجار بالبشر، هو عنف ضار جدا، وبالتالي فهو أولوية للعمل. ويمثل النهج الذي يركز على الضحايا عنصرا أساسيا لاستعادة السلامة والكرامة، وضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

وتقدر مجموعة بلدان ميكتا تقريرَ الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن هذا العام (S/2021/827). لقد كان لمرض فيروس كورونا تأثير سلبي غير متناسب على حياة النساء والفتيات، وخاصة في الدول المتضررة من النزاع. كما سلط كوفيد-١٩ الضوء على استمرار استبعاد المرأة من عمليات صنع القرار والقيادة، فضلا عن زيادة معدلات العنف.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين، يشدد الأمين العام بحق على أهمية مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام وأعمال السلام وعمليات الانتقال السياسي وقطاع الأمن، فضلا عن الأحكام الجنسانية في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، فإن الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، وهو موضوع مناقشة هذا العام، يأتي في الوقت المناسب. وتؤيد مجموعة بلدان ميكتا بقوة المشاركة المجدية للمرأة وقيادتها من جميع الخلفيات في جميع جوانب عمليات السلام. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الاستثمارات في صندوق مبادرة إلسي، ونشر النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام، والجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في قطاع الأمن، وتقديم المساعدة إلى الشبكات الشعبية لصانعات السلام، ودعم استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، كما يتجلى بوضوح في القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠). وللنساء والفتيات في كل مكان الحق في حياة تتسم بالأمن والأمان والكرامة.

إن مجموعة بلدان ميكتا تلتزم من جديد بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسنفي بالتزاماتنا بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إذ نتقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من أجل السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

وأود الآن أن أقدم بيانا قصيرا بصفتي الوطنية باسم أستراليا.

يتطلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اتخاذ إجراءات شاملة ومستدامة على جميع المستويات، من القاعدة الشعبية إلى التجمعات العالمية. ومن الضروري أن نعمل مع قيادة النساء الفاعلات في المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناة السلام علاوة على دعمهن. ويجب إبراز أصواتهن وشرعيتهن والدفاع عنهما على جميع المستويات. ولكي يحل السلام والأمن محل الأزمات والنزاعات، فنحن بحاجة إلى مزيد من النساء في أدوار التحليل وصنع القرار. ونحن بحاجة أيضا إلى أن يتخذ الرجال إجراءات بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي نيسان/أبريل أطلقت أستراليا خطة عملها الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي ستوجّهنا حتى عام ٢٠٣١. وسنواصل الإسهام في حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تحقيق السلام الدائم. ولا تزال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة في السلام والأمن محور جهودنا. وسوف نركز أيضا على الحد من العنف الجنسي والعنف الجنساني وسندعم الصمود والأمن بالإضافة إلى الاستجابة المنصفة للأزمات والنزاعات. وستخضع قيادتنا للمساءلة.

إنّ القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات واجب مشترك بالنسبة لنا. ويجب علينا تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في جميع السياقات فضلا عن الدفاع عنها. وأود، سيدي الرئيس، أن أشكر كينيا من خلالكم مرة أخرى على استضافتها لهذه المناقشة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.